أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية ــ وثيقة مبدئية

19 سبتمبر/أيلول 2018

موجز وافٍ

إن التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا في سبيلها لتحويل المشهد الاقتصادي والمالي وتغييره، مما يتيح فرصًا واسعة النطاق وفي الوقت نفسه يزيد المخاطر المحتملة. وبمقدور التكنولوجيا المالية تدعيم النمو المحتمل وجهود تقليص الفقر من خلال تعزيز التطور المالي والشمول المالي والكفاءة المالية ــ غير أنها قد تأتي بمخاطر من شأنها تهديد المستهلك والمستثمر فضلا عن مخاطر مرتبطة بالاستقرار المالي والسلامة المالية على نطاق أوسع.

وتحرص السلطات الوطنية على تعزيز المنافع التي يُحتمل أن تتأتى من التكنولوجيا المالية والتخفيف من المخاطر الممكنة. ويعمل العديد من المجموعات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن على دراسة وفحص الجوانب المختلفة والمتنوعة للتكنولوجيا المالية كل وفق نطاق اختصاصه. وكانت هناك دعوات لزيادة التعاون الدولي والتوجيه بشأن كيفية معالجة القضايا الناشئة، مع بعض الحذر أيضا ضد الاستجابات السابقة لأوانها على صعيد السياسات.

واستجابة لدعوات من البلدان الأعضاء، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوضع أجندة "مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية"، وقد جاء ملخص هذه الأجندة في الملحق 1 من هذه الوثيقة. وتُجمِّع هذه الأجندة وتطرح القضايا الرئيسية الخاصة بواضعي السياسات والمجتمع الدولي مع قيام فرادى البلدان بصياغة نُهج السياسات الخاصة بها. وهذه الأجندة تنقي هذه الاعتبارات في اثني عشر عنصرًا تمخضت عن تجربة البلدان الأعضاء.[[1]](#footnote-2)

وتتيح هذه الأجندة إطارا للنظر في القضايا رفيعة المستوى من قبل فرادى البلدان الأعضاء في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويشمل ذلك مناقشات السياسات الداخلية الخاصة بها. ولا تمثل هذه الأجندة برنامج عمل لصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، كما أنها لا تهدف إلى تقديم إرشادات محددة أو مشورة بشأن السياسات. وستساعد هذه الأجندة على توجيه تركيز موظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملهم على قضايا التكنولوجيا المالية في إطار خبراتهم ونطاق اختصاصهم، وإثراء ما يقومون به من حوارات مع السلطات الوطنية بالمعلومات اللازمة، فضلا عن المساعدة في صياغة مساهماتهم في عمل الهيئات المعنية بوضع المعايير وغيرها من المؤسسات الدولية المعنية بشأن قضايا التكنولوجيا المالية. وسيتم إعداد الآثار المترتبة على برامج عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقديمها إلى مجلس المديرين التنفيذيين لكل منهما لإعطاء التوجيهات، حيث إن طبيعة ونطاق احتياجات البلدان الأعضاء أضحت أكثر وضوحًا في إطار الاستجابة لأجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية.

**أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية**

**ملحق**

**أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية ــ وثيقة مرجعية**

|  |  |
| --- | --- |
| اعتمدها:  **توبيا أدريان، مارتين موهليسين، وروز ليكو (صندوق النقد الدولي)؛ وسيليا بازارباسيوغلو (البنك الدولي)** | أعد هذه الأجندة فريق عمل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتوجيهات وإرشادات من أديتيا نارين، وروس ليكاو، وفيكرام هكسار (صندوق النقد الدولي)؛ وألفونسو غارسيا مورا (البنك الدولي)، ويضم هذا الفريق: غيتا شابسيغ، ونيغيل جيكينسون، وجهاد الوزير، وديرك جان غروليمان، ودافيد جاسترا، وأشرف خان، وتانيه خيونارونغ، وجون كيف، وفابيانا ميلو، ونابوياسو سوغيموتو، وكريس ويسلون (MCM)؛ وجيس تشنغ، وماسارو إيتاتاني، وآرثر ستيتسكينو (LEG)؛ وسيلين روشون، وأنطوان بوفيريه، وباتريك غيتون، ماناسا باتنام، وويجيا ياو (SPR)؛ وغيليز باوش، وإفريديكي تسوناتا (SEC)؛ وكيت لانغدون وأولغا ستانكوفا (COM) ؛ وإريك فاين، وهاريش ناتاراجان، وشرمستا آبايا، وآنا كارفاجال، وكونتاي سيليك، وليسلي غوه، وماثيو سال، وفاليريا سالوماو (البنك الدولي). وتجدر الإشارة إلى المساعدة الإدارية المقدمة من ميليسا ويلز - دوديش وناتاليا ناريشكينا. |

|  |
| --- |
| **جدول المحتويات** |

مسرد المصطلحات 3

السياق 4

الفرص والمخاطر 4

الاعتبارات الدولية 4

الأدوار التي يقوم بها البنك والصندوق 5

قضايا محل دراسة من جانب مجلس المديرين التنفيذيين 6

**ملحق**

المصطلحات

AI الذكاء الاصطناعي

AML/CFT مكافحة غسل الأموال- محاربة تمويل الإرهاب

API واجهة برمجة التطبيقات

BCBS لجنة بازل للرقابة المصرفية

CD تنمية القدرات

CDD العناية الواجبة بشأن العملاء (الفحص الشامل لهم)

CBDC العملة الرقمية للبنك المركزي

CGFS اللجنة المعنية بالنظام المالي العالمي

CPMI اللجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للأسواق

DLT تقنية دفاتر الحسابات الموزعة

FATF فريق العمل المالي

FSB مجلس الاستقرار المالي

GFSN شبكة الأمان المالية العالمية

GPFI الشراكة العالمية للاشتمال المالي

IAIS الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين

IMS نظام النقد الدولي

IOSCO المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

IT تكنولوجيا المعلومات

KYC اعرف عميلك

ML/TF غسل الأموال وتمويل الإرهاب

MSME المؤسسات/منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم

NPPS خدمات ومنتجات المدفوعات الجديدة

Regtech التكنولوجيا التنظيمية

Suptech التكنولوجيا الإشرافية

SSB الهيئة المعنية بوضع المعايير

# السياق

1. *التغير التكنولوجي****.*** تعمل التطورات السريعة في التكنولوجيا الرقمية على تحويل المشهد الاقتصادي والمالي، وخلق الفرص وفرض التحديات أمام المستهلكين، والشركات المالية وغير المالية، ومقدمي الخدمات، والهيئات التنظيمية. ويقود القطاع الخاص إلى حد كبير هذه التطورات، وتحركها قوى الرقمنة العالمية والتقدم التكنولوجي التي تعيد صياغة العديد من جوانب اقتصادات العالم ومجتمعاته.
2. *عضوية البنك والصندوق.* تتباين الخبرات واﻟﺗﺟﺎرب وجوانب اﻟﺗﻘدم ﻓﻲ مجال التكنولوجيا المالية بين البلدان الأعضاء في البنك والصندوق. ولدى بلدان الاقتصادات الصاعدة والنامية احتياجات ومخاوف على صعيد السياسات تتعلق بالتكنولوجيا المالية. وقد تختلف هذه الاحتياجات والمخاوف عن تلك الموجودة في البلدان الأعضاء المتقدمة اقتصاديًا، وفي الوقت نفسه لا يتم دائمًا تمثيل بلدان الاقتصادات الصاعدة والنامية في الهيئات المعنية بوضع المعايير التي تجري فيها المناقشات حول هذه الموضوعات. وتسعى البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى الحصول على معلومات ومساعدة ومشورة بشأن الإطار المؤسسي المناسب الذي يمكنهما من تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من التكنولوجيا المالية. وهذا من شأنه مساعدتها على تحسين كفاءة النظام المالي وسلامته وتعزيز التطور والشمول المالي.

# الفرص والمخاطر

1. الفرص. تتيح التكنولوجيا المالية فرصًا واسعة النطاق تحرص السلطات الوطنية على تعزيزها. وتقدم هذه التكنولوجيا وعدًا بتخفيض التكاليف والاحتكاكات الناشئة عن التعامل المباشر، وزيادة الكفاءة والمنافسة، وتضييق نطاق التضارب في المعلومات، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية - لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل وللسكان المحرومين من الخدمات- وذلك على الرغم من أن فوائد التغير التكنولوجي قد تستغرق وقتًا حتى تتبلور بصورة كاملة. ويمكن أن تدعم الابتكارات والتطورات التكنولوجية المستمرة التنمية الاقتصادية والنمو الشامل للجميع على نطاق أوسع، وكذا تسهيل المدفوعات والتحويلات الدولية، وتبسيط وتعزيز الامتثال والعمليات الإشرافية والرقابية.
2. *المخاطر.* وفي الوقت نفسه، لدى السلطات الوطنية شواغل بشأن المخاطر المحتملة التي يتعرض لها النظام المالي وعملاؤه. ومع إجراء التكيف للنظام المالي، تنشأ مخاوف بشأن مجموعة من القضايا تتضمن: حماية المستهلك والمستثمر، ووضوح واتساق الأطر القانونية والتنظيمية، وإمكانية المراجحة التنظيمية والانتشار السريع للآثار السلبية؛ ومدى كفاية شبكات الأمان المالي الحالية، ويتضمن ذلك وظائف البنوك المركزية كمؤسسات إقراض يتم اللجوء إليها كملاذ أخير، والتهديدات المحتملة للسلامة المالية. وعلاوة على ذلك، فإن عملية اعتماد هذه التكنولوجيا قد تكون حافلة بتحديات انتقالية، وسيكون من الضروري الانتباه واليقظة بشأن السياسات حتى تتسم الاقتصادات بالمرونة ومجابهة المخاطر واشتمال الجميع حتى يتسنى الاستفادة من المنافع على نحو تام.
3. التحدي. وفي إطار الاستجابة لكل هذا، يجب أن تتسم عملية وضع السياسات بالذكاء والتعاون وتضافر الجهود، والأهم من ذلك ضرورة تحقيق التوازن الصحيح بين تمكين الابتكار المالي من ناحية، ومن ناحية أخرى التصدي للتحديات التي تواجه السوق والسلامة المالية وحماية المستهلك، وتحقيق الاستقرار المالي، وغير ذلك من الأمور. وهذا التوازن أمر بالغ الأهمية لتحقيق منافع الرفاهية المتأتية من التكنولوجيا المالية وتجنب توقف تطوير هذه التكنولوجيا ناهيك عن المخاطر المتمثلة في التخلي عن المحرومين.

# الاعتبارات الدولية

1. الهيئات الدولية. يقوم حاليًا مجلس الاستقرار المالي (FSB)، وبنك التسويات الدولية (BIS)، ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف (BCBS)، واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للأسواق (CPMI)، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، والاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين (IAIS) جميعًا بمراجعة الآثار المترتبة على تطورات التكنولوجيا المالية. وقد أدرجوا أولويات واعتبارات للتنظيم والإشراف، ومن شأن ذلك طرح رؤى ثاقبة مفيدة للغاية للسلطات الوطنية. وأصدر فريق العمل المالي/فاتف (FATF) توجيهات بشأن تطبيق معيار مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على أساليب الدفع الجديدة.
2. *التعاون الدولي****.*** ثمة دعوات لمزيد من التنسيق الدولي، وتأتي التكنولوجيا المالية على جدول أعمال العديد من المجموعات الدولية والإقليمية. ومن الملاحظ تبلور جهود التعاون، ويشمل ذلك من خلال تبادل المعلومات ومناقشات الممارسات الجيدة. لكن حتى الآن، لا يوجد إطار يتناول القضايا المختلفة بشأن التكنولوجيا المالية على نحو شامل. ومن شأن هذا الإطار تيسير المزيد من التعاون بين القائمين على هذه الصناعة، والهيئات التنظيمية المعنية بالشؤون المالية والتكنولوجيا والمنافسة داخل البلدان المعنية وعبر الحدود. وهذا من شأنه أن يساعد في تهيئة بيئة دولية داعمة لتعزيز فرص التكنولوجيا المالية، مع تخفيف مخاطر المراجحة التنظيمية وجوانب عدم الاتساق المحتملة في تطبيق القوانين واللوائح عبر الحدود.

# الأدوار التي يقوم بها البنك والصندوق

1. *أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية****.*** استجابة لدعوات من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعداد أجندة "مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية"، وجاء ملخص هذه الأجندة في الملحق 1 من هذه الوثيقة، وتوضح هذه الأجندة القضايا رفيعة المستوى للنظر فيها بعين الاعتبار من جانب فرادى البلدان الأعضاء في الصندوق والبنك في إطار في سعيها لتطوير استجاباتها على صعيد السياسات بشأن التكنولوجيا المالية مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل العضوية شبه العالمية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والقدرات النسبية لهذه البلدان الأعضاء. وتركز هذه الأجندة على الآثار المترتبة على القطاع المالي. وتم إعداد هذه الأجندة لتسليط الضوء على الفرص والمخاطر المحتملة المتأتية من التكنولوجيا المالية، وتمت الاستفادة من عمل الهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير والسلطات الوطنية. وتشرح ورقة معلومات أساسية منفصلة في المرفق 1 على نحو موسع فرادى عناصر هذه الأجندة الواردة بصورة موجزة في الملحق 1.
2. *نطاق التغطية.* تتسم العناصر الشاملة لهذه الأجندة بأنها وثيقة الصلة بجميع البلدان الأعضاء. وأيًا ما كان الأمر، ينبغي أن يكون تطبيقها على نحو يراعي الظروف الوطنية، مع إدراك أن النهج المتبع في التكنولوجيا المالية قد يختلف اعتماداً على الخدمات المالية التي يتم النظر فيها (مثل خدمات التسهيلات الائتمانية والقروض، والادخار، والتأمين، والمدفوعات). وسيساعد ذلك البلدان الأعضاء على جني فوائد التكنولوجيا المالية مع الوعي بشأن المخاطر المحتملة وتعزيز الاستعداد للتصدي لها.
3. *الخطوات التالية.* لا تمثل هذه الأجندة برنامج عمل لصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، كما أنها لا تهدف إلى تقديم إرشادات محددة أو مشورة بشأن السياسات. وتعمل هذه الأجندة على تقديم إطار مفيد للقضايا لدعم مزيد من التعلم والعمل المستمر. وفي هذا السياق، يقترح الموظفون الخطوات التالية:

* سيقوم مجلس المديرين التنفيذيين لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالمصادقة على أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية بوصفها إطار عمل للنظر في القضايا رفيعة المستوى من جانب فرادى البلدان الأعضاء في البنك والصندوق، ويشمل ذلك ما يتم في مناقشات السياسات الداخلية الخاصة بها.
* سيستمر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن كثب في رصد ومتابعة وتحليل التطورات والمستجدات ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية وتأثيرها. وسيتفحص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذه الأجندة في عملهما كل في نطاق اختصاصه.
* بالنسبة لصندوق النقد الدولي، سيكون محور التركيز المبدئي حول آثار التكنولوجيا المالية على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود؛ والاستقرار النقدي والمالي على المستويين الوطني والعالمي؛ وتطور النظام النقدي الدولي؛ وشبكة الأمان المالي العالمية.
* بالنسبة للبنك الدولي، سيكون التركيز المبدئي على جملة أمور منها المساعدة في تحقيق الإصلاحات وبناء القدرات بهدف اعتماد حلول التكنولوجيا المالية لتعميق الأسواق المالية، وتعزيز الوصول المسؤول إلى الخدمات المالية، وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود. وسيعتمد البنك الدولي على الخبرة المتنامية لمؤسسة التمويل الدولية في هذا المجال. وتسهم أجندة التكنولوجيا المالية في بناء أسس الاقتصاد الرقمي الذي يعد إحدى الركائز الأساسية في مشاركة مجموعة البنك الدولي الأوسع نطاقًا في مجال التقنيات المبتكرة.
* سيعمل الموظفون على نحو وثيق مع جميع الهيئات الدولية المعنية، ومن بينها الهيئات المعنية بوضع المعايير أثناء قيامها بوضع المعايير التنظيمية للتكنولوجيا المالية. ومع تبلور هذه المعايير وأفضل الممارسات، سيقوم الموظفون بدمجها في أعمال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بالمراقبة وتنمية تنمية القدرات.
* سيتم إعداد الآثار المترتبة على برامج عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقديمها إلى مجلس المديرين التنفيذيين لكل منهما لإعطاء التوجيهات حيث إن طبيعة ونطاق احتياجات البلدان الأعضاء أضحت أكثر وضوحًا في إطار الاستجابة لأجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية.

# قضايا محل دراسة من جانب مجلس المديرين التنفيذيين

1. على ضوء ما ورد أعلاه:
   1. هل يوافق مجلس المديرين على أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية الواردة ملخصها في الملحق 1 بوصفها إطار عمل للنظر في القضايا رفيعة المستوى من جانب فرادى البلدان الأعضاء، ويشمل ذلك ما يتم في مناقشات السياسات الداخلية الخاصة بها؟

 الملحق 1. أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

إن التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية[[2]](#footnote-3) في سبيلها لتحويل المشهد الاقتصادي والمالي وتغييره، مما يتيح فرصًا واسعة النطاق وفي الوقت نفسه يزيد من المخاطر المحتملة. وبمقدور التكنولوجيا المالية مساندة النمو المحتمل وجهود تقليص الفقر من خلال تعزيز التطور المالي والشمول المالي والكفاءة المالية ــ غير أنها قد تفرض مخاطر من شأنها تهديد الاستقرار المالي والنزاهة المالية، فضلا عن مخاطر مرتبطة بحماية العملاء والمستثمرين. وحتى يتسنى تعظيم المنافع المرجوة وتخفيف المخاطر الممكنة، من الأهمية بمكان أن تتسم الأنظمة المالية بالمرونة إزاء التغيرات التكنولوجية دون إعاقة عملية التحول الهيكلي، والابتكار، والمنافسة التي تتولد عنها.

ويعمل العديد من الجهات الدولية والإقليمية على دراسة وفحص الجوانب المختلفة والمتنوعة للتكنولوجيا المالية كل وفق نطاق اختصاصه. وقام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعداد أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية في إطار الاستجابة لدعوات البلدان الأعضاء فيهما من أجل المزيد من التعاون الدولي والتوجيه بشأن كيفية معالجة القضايا الآخذة في الظهور. وتجمع هذه الأجندة الاعتبارات الرئيسية الخاصة بواضعي السياسات والمجتمع الدولي في الاثنى عشر عنصرًا الموضحة أدناه. وتنطبق هذه الاعتبارات على كل من الأدوات والمنتجات المالية التقليدية والإسلامية. ولا تمثل هذه الأجندة برنامج عمل لصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، كما أنها لا تهدف إلى تقديم إرشادات محددة أو مشورة بشأن السياسات؛ لكن الهدف منها هو أن تكون بمثابة إطار لتدعيم الوعي، والمزيد من التعلم، والعمل المتواصل. ومع تبلور أفضل الممارسات والمعايير الدولية، سيتم تضمينها في عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

**1. تبني وعد التكنولوجيا المالية** بما يحققه من أثر اجتماعي واقتصادي واسع النطاق، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والدول الصغيرة، ومن أجل المحرومين، والاستعداد لحصاد المنافع الممكنة واسعة النطاق المتأتية منها، ويشمل ذلك: زيادة تعميم الخدمات المالية والشمول المالي؛ وتعميق الأسواق المالية؛ وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود. ويتطلب جني هذه المنافع تجهيز القدرات المؤسسية وتعزيزها، وتوسيع نطاق سبل الوصول إلى أصحاب المصلحة، واعتماد نهج مؤسسي خاص بالوزارات والجهات المعنية.

**2. تمكين التقنيات الجديدة من تعزيز تقديم الخدمات المالية** من خلال تسهيل وتيسير البنى التحتية الأساسية، وتعزيز سبل الوصول إليها على نحو مفتوح وميسور التكلفة، وضمان وجود بيئة تدعم السياسات. وتتضمن البنى التحتية الأساسية وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنى التحتية الرقمية والمالية (مثل خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض، وخدمات البيانات المحمولة، ومستودعات البيانات، وخدمات الدفع والتسوية). وينبغي أن تعمل هذه البنى التحتية على التمكين من جمع البيانات ومعالجتها ونقلها على نحو يتسم بالكفاءة، وهي أمور ذات أهمية مركزية في تقدم التكنولوجيا المالية.

**3. تعزيز المنافسة والالتزام بوجود الأسواق المفتوحة والحرة والتنافسية** لضمان مجال عمل متكافئ وتشجيع الابتكار واختيار العملاء وتعميم سبل الوصول إلى الخدمات المالية عالية الجودة. ومن شأن وجود إطار سياسات داعم أن ييسر الاعتماد الناجح واسع النطاق للتكنولوجيا بغض النظر عن المشاركين في الأسواق، أو التقنيات الكامنة، أو الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمة. وينبغي لواضعي السياسات معالجة مخاطر تركز السوق، وتشجيع التوحيد القياسي والتشغيل البيني وتوفير سبل وصول عادلة وشفافة إلى البنى التحتية الرئيسية.

**4.** **اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي وتطوير الأسوق المالية** من خلال التغلب على التحديات المتعلقة بالوصول إلى قطاعات السوق ومعلومات العملاء والسلامة التجارية، ومن خلال تحسين البنية التحتية. ويشكل الاقتصاد الرقمي الآخذ في التطور والإشراف الفعال معا أهمية بالغة في التغلب على المعوقات التي طالما حالت دون تحقيق الشمول المالي عبر نطاق واسع من الخدمات المالية، وكذلك في تمكين البلدان النامية من الاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة الخاصة بالتنمية الاقتصادية والمالية بهدف تدعيم النمو والتخفيف من حدة الفقر. وتتضمن الأمثلة على ذلك توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية مع خفض التكاليف ذات الصلة، وتوفير سبل جديدة لزيادة التمويل، وإتاحة خدمات المعلومات الجديدة بهدف تقييم المخاطر وتحفيز الشركات وأنشطة الأعمال الجديدة. وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف، ينبغي أن تكون قضايا التكنولوجيا المالية جزءًا من إستراتيجيات وطنية للاشتمال، والتثقيف المالي والرقمي، مع تشجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين.

**5. رصد ومتابعة التطورات على نحو وثيق لتعميق فهم الأنظمة المالية الآخذة في التطور** بهدف تدعيم صياغة السياسات التي تدعم المنافع المتأتية من التكنولوجيا المالية وتعمل على تخفيف المخاطر المحتملة. وتستلزم الوتيرة السريعة للتكنولوجيا المالية إدخال التحسينات والتوسعات الممكنة في أطر الرصد والمتابعة لمساندة أهداف السياسات العامة وتجنب أي اضطرابات في النظام المالي. ومن المتوقع أن يعمل تبادل المعلومات على تدعيم تحسين الرصد والمتابعة. ومن شأن تحقيق هذه الأهداف إبراز أهمية الرصد المستمر، ويشمل ذلك من خلال الحفاظ على الحوار المتواصل مع المعنيين بهذه الصناعة والمبتكرين والعاملين فيها لتحديد الفرص الناشئة والمخاطر الآخذة في الظهور وتسهيل صياغة الاستجابات على صعيد السياسات في الوقت المناسب.

**6. تكييف الإطار التنظيمي والممارسات الإشرافية من أجل تطوير واستقرار النظام المالي على نحو منتظم،** وتسهيل الدخول الآمن للمنتجات والأنشطة الجديدة والوسطاء الماليين الجدد؛ وتدعيم الثقة والاطمئنان؛ والاستجابة للمخاطر. ومن الممكن معالجة العديد من مخاطر التكنولوجيا المالية من خلال الأطر التنظيمية الحالية. ومع ذلك، قد تنشأ مشكلات وقضايا جديدة من شركات ومنتجات وأنشطة جديدة تقع خارج النطاق التنظيمي الحالي. وقد يتطلب ذلك تعديل وتكييف الأطر التنظيمية لاحتواء مخاطر **المراجحة** **(إصدار أحكام جزافية بناء على توازنات)،** مع الإقرار بوجوب أن تظل الضوابط التنظيمية متناسبة مع المخاطر. وقد تكون هناك حاجة لاستجابات شاملة على صعيد السياسات على المستوى الوطني، بناءً على التوجيهات التي تقدمها الهيئات المعنية بوضع المعايير.

**7. حماية سلامة الأنظمة المالية** من خلال تحديد وفهم وتقييم مخاطر إساءة استخدام التكنولوجيا المالية بصورة إجرامية والتخفيف من هذه المخاطر، واستخدام التقنيات التي تعزز الامتثال لتدابير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وفي حين يدعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية بشكل عام الأهداف المشروعة، فإن بعض الابتكارات قد تمكن المستخدمين من التهرب من الضوابط الحالية لتحقيق غايات إجرامية، مما يشكل تهديدًا للسلامة المالية. وتتباين الاستجابات من البلدان المعنية على نحو كبير؛ لكن في جميع الحالات، من المهم تعزيز الامتثال لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعة ذلك، ويتضمن هذا استخدام التكنولوجيا (حلول التكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا الإشرافية) لدعم الامتثال للضوابط التنظيمية وأعمال الإشراف والمراقبة.

**8.** **تحديث الأُطُر القانونية لتهيئة مجال قانوني داعم** مع مزيد من الوضوح القانوني واليقين فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية لأنشطة التكنولوجيا المالية. وتساند الأطر القانونية السليمة الثقة والموثوقية في المنتجات والخدمات المالية. ومع ذلك، يتم تقويض هذا الأمر عندما تخفق الأطر القانونية في مواكبة الابتكارات في التكنولوجيا المالية والأسواق المالية العالمية الآخذة في التطور. ومن الممكن إعداد إطار قانوني داعم من خلال وجود قواعد قانونية واضحة ويمكن التنبؤ بها تتوافق مع التغيرات التكنولوجية، ومصممة خصيصًا بما يناسب الظروف الوطنية، لا سيما في مجالات مثل العقود وملكية البيانات والإعسار وفض المنازعات والمدفوعات.

**9. ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية** من خلال النظر بعين الاعتبار في تداعيات ابتكارات التكنولوجيا المالية على خدمات البنوك المركزية وهيكل السوق، وفي الوقت نفسه حماية الاستقرار المالي؛ وتوسيع نطاق شبكات الأمان، إذا لزم الأمر؛ وضمان تعميم السياسات النقدية الفعالة. وبمقدور التكنولوجيا المالية تحويل الأسواق المالية التي من خلالها يتم تعميم إجراءات السياسات النقدية، كما يمكن أن تعمل على إعاقة تطبيق السياسة النقدية مع إعادة تحديد دور البنوك المركزية كمؤسسات إقراض يتم اللجوء إليها كملاذ أخير. ومن ناحية أخرى، بمقدور التكنولوجيا المالية مساعدة البنوك المركزية في تحسين خدماتها، ويشمل ذلك إمكانية إصدار عملة رقمية، وتوسيع نطاق تعميم خدمات المدفوعات وتحسين مرونتها.

**10. تطوير بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها** بحيث تتسم هذه المنافع بالمرونة والقدرة على مجابهة أي أعطال أو تشويش ــ يشمل ذلك من جانب الهجمات الإلكترونية ــ وتعمل على تدعيم الثقة في النظام المالي من خلال حماية سلامة البيانات والخدمات المالية. ويثير تطوير مثل هذه البنية التحتية القوية مجموعة واسعة من القضايا التي لا تتعلق فقط بالقطاع المالي ولكن أيضًا بالاقتصاد الرقمي على وجه العموم، ويشمل ذلك ملكية البيانات والحماية والخصوصية والأمن السيبراني (الإلكتروني) والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركز وحماية المستهلك.

**11. تشجيع التعاون الدولي وتبادل المعلومات** عبر المجتمع التنظيمي العالمي لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات لمساندة إطار تنظيمي فعال. ونظراً لأن التقنيات الجديدة تعمل بشكل متزايد عبر الحدود، فإن التعاون الدولي في غاية الأهمية لضمان استجابات فعالة على صعيد السياسات لتعزيز الفرص والحد من المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن الاختلاف في الأطر التنظيمية. ومن شأن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع القطاع الخاص ومع الجمهور على نطاق واسع أن يساعد في تحفيز النقاش حول الاستجابة التنظيمية الأكثر فاعلية مع مراعاة ظروف البلد المعني، وبناء توافق عالمي في الآراء. وبمقدور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقديم يد العون في تيسير الحوار العالمي وتبادل المعلومات.

**12.** **تعزيز المراقبة الجماعية للنظام النقدي والمالي الدولي** وتكييف وتطوير السياسات لدعم النمو العالمي الشامل للجميع والتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الاستقرار المالي الدولي في بيئة سريعة التغير. وتعمل التكنولوجيا المالية على تجاوز الحدود المالية، سواء على مستوى المؤسسات أو على المستوى الجغرافي، مما يؤدي إلى تعزيز الترابط والآثار غير المباشرة والتغير في تدفقات رأس المال. وقد تؤدي هذه التطورات إلى زيادة تعدد الأقطاب المالية وترابط النظام المالي العالمي، مما قد يؤثر على توازن المخاطر فيما يخص الاستقرار المالي العالمي. وبمقدور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقديم يد العون في تحسين المراقبة الجماعية ومساعدة البلدان الأعضاء من خلال بناء القدرات بالتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى.

الملحق 1. أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية ــ وثيقة مرجعية

ملخص وافٍ

إن التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا في سبيلها لتحويل المشهد الاقتصادي والمالي وتغييره، مما يتيح فرصًا واسعة النطاق وفي الوقت نفسه يزيد المخاطر المحتملة. وبمقدور التكنولوجيا المالية مساندة النمو المحتمل وجهود تقليص الفقر من خلال تعزيز التطور المالي والشمول المالي والكفاءة المالية ــ غير أنها قد تفرض مخاطر من شأنها تهديد الاستقرار المالي والنزاهة والسلامة المالية، فضلا عن مخاطر مرتبطة بحماية العملاء والمستثمرين. وتحرص السلطات الوطنية على تعزيز المنافع والتخفيف من المخاطر المحتملة. ويعمل العديد من الجهات الدولية والإقليمية على دراسة وفحص الجوانب المختلفة والمتنوعة للتكنولوجيا المالية كل وفق نطاق اختصاصه. وكانت هناك دعوات لزيادة التعاون الدولي والتوجيه بشأن كيفية معالجة القضايا الناشئة.

واستجابة لدعوات من الدول الأعضاء، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوضع أجندة "مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية". وتجمع هذه الأجندة الاعتبارات الرئيسية الخاصة بواضعي السياسات والمجتمع الدولي في اثني عشر عنصرًا تمخضت عن تجربة البلدان الأعضاء، ويشمل ذلك:

1. تبني وعد التكنولوجيا المالية.
2. تمكين التقنيات الجديدة من تعزيز تقديم الخدمات المالية.
3. تعزيز المنافسة والالتزام بوجود الأسواق المفتوحة والحرة والتنافسية.
4. اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي وتطوير الأسوق المالية.
5. رصد ومتابعة التطورات على نحو وثيق لتعميق فهم الأنظمة المالية الآخذة في التطور.
6. تكييف الإطار التنظيمي والممارسات الإشرافية من أجل تطوير واستقرار النظام المالي على نحو منتظم.
7. حماية سلامة الأنظمة المالية.
8. تحديث الأُطُر القانونية لتهيئة مجال قانوني داعم.
9. ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية.
10. تطوير بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها.
11. تشجيع التعاون الدولي وتبادل المعلومات.
12. تعزيز المراقبة الجماعية للنظام النقدي والمالي الدولي.

ولا تمثل هذه الأجندة برنامج العمل الخاص بصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، كما أنها لا تهدف إلى تقديم إرشادات محددة أو مشورة بشأن السياسات في هذه المرحلة. وستساعد هذه الأجندة على توجيه تركيز موظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملهم على قضايا التكنولوجيا المالية في إطار خبراتهم ونطاق اختصاصهم، وإثراء ما يقومون به من حوارات مع السلطات الوطنية بالمعلومات اللازمة، والمساعدة في صياغة مساهماتهم في عمل الهيئات المعنية بوضع المعايير، وغيرها من المؤسسات الدولية المعنية بشأن قضايا التكنولوجيا المالية.

|  |
| --- |
| **جدول المحتويات** |

ملخص وافٍ 10

مقدمة 12

عناصر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية 14

أولًا. تبني وعد التكنولوجيا المالية 14

ثانيًا. تمكين التقنيات الجديدة من تعزيز تقديم الخدمات المالية 14

ثالثًا. تعزيز المنافسة والالتزام بوجود الأسواق المفتوحة والحرة والتنافسية. 16

رابعًا. اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي وتطوير الأسوق المالية 17

خامسًا. رصد ومتابعة التطورات والمستجدات على نحو وثيق لتعميق فهم الأنظمة المالية الآخذة في التطور 19

سادسًا. تكييف الإطار التنظيمي والممارسات الإشرافية من أجل تطوير واستقرار النظام المالي على نحو منتظم 20

سابعًا. حماية السلامة المالية 22

ثامنًا. تحديث الأُطُر القانونية لتهيئة مجال قانوني داعم 23

تاسعًا. ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية 24

عاشرًا. تطوير بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها 25

حادي عشر. تشجيع التعاون الدولي وتبادل المعلومات 27

ثاني عشر. تعزيز المراقبة الجماعية للنظام النقدي والمالي الدولي 28

**الجدول 1. تقارير التكنولوجيا المالية التي أعدتها منتديات دولية مختارة وهيئات معنية بوضع المعاييرـــــــــــــــــــــــــ 30**

مقدمة

1. إن التطورات السريعة في التكنولوجيا الرقمية في سبيلها لتحويل المشهد الاقتصادي والمالي، وخلق الفرص وفرض التحديات أمام المستهلكين، والشركات المالية وغير المالية، ومقدمي الخدمات، والهيئات التنظيمية. ويقود القطاع الخاص إلى حد كبير هذه التطورات، وتحركها قوى الرقمنة العالمية والتقدم التكنولوجي التي تعيد صياغة العديد من جوانب اقتصادات العالم وحكوماته ومجتمعاته. وتتنوع التجارب والتطورات في مجال التكنولوجيا المالية على مستوى البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويشمل ذلك بلدان ذات اقتصادات نامية واقتصادات صاعدة، فضلاً عن الدول الصغيرة والهشة التي تختلف فيها الاحتياجات وتطورات ومستجدات السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية عن تلك الموجودة في البلدان (الاقتصادات) المتقدمة. إلى جانب ذلك، قد لا يتم تمثيل هذه الدول وتلك البلدان دائمًا في الهيئات المعنية بوضع المعايير التي تجري فيها مثل هذه المناقشات.[[3]](#footnote-4) ورداً على ذلك، يجب أن تتسم عملية وضع السياسات بالذكاء والتعاون وتضافر الجهود. والأهم من ذلك ضرورة تحقيق التوازن الصحيح بين تمكين الابتكار المالي والتصدي للتحديات التي تواجه الاستقرار المالي والسوق والسلامة المالية وحماية المستهلك. وهذا التوازن أمر بالغ الأهمية لتحقيق منافع الرفاهية المتأتية من التكنولوجيا المالية وتجنب توقف تطوير هذه التكنولوجيا ناهيك عن المخاطر المتمثلة في التخلي عن المحرومين.
2. **تسعى البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى الحصول على معلومات ومساعدة ومشورة بشأن الإطار المؤسسي المناسب الذي يمكنهما من تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من التكنولوجيا المالية لتحسين كفاءة وسلامة النظام المالي وتعميق الشمول المالي**.[[4]](#footnote-5) ويراقب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن كثب ويحللان التطورات والمستجدات ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية وتأثيرها كل فيما يخصه. وقد تم إعداد هذه الوثيقة من قبل موظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتسليط الضوء على الفرص والمخاطر المحتملة المتأتية من التكنولوجيا المالية، وتمت الاستفادة من عمل الهيئات الدولية والسلطات الوطنية.[[5]](#footnote-6)
3. **ثمة علاقة تكافلية عضوية بين التكنولوجيا والتمويل منذ أمد بعيد. وتعمل التطورات في تكنولوجيا المعلومات والحاسبات الآلية والتغيرات في توقعات العملاء المتمرسين في التكنولوجيا على تجاوز وتلاشي الحدود التقليدية بين الوسطاء الماليين والأسواق ومقدمي الخدمات الجدد**- مما قد يؤدي إلى زيادة اللامركزية وطرح منتجات ومفاهيم جديدة والتأثير على المعوقات التي تحول دون دخول السوق. وقد تم اختبار وتجريب بعض تطبيقات التكنولوجيا المالية، مثل الخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول، على مدى السنوات العشر الماضية في العديد من البلدان النامية والصاعدة، وقدمت هذه التطبيقات ثروة من الخبرات المفيدة حول كيف يتسنى حتى للتكنولوجيات البسيطة أن تساعد في تحقيق الشمول المالي والتنمية على نطاق واسع.
4. **تتيح التكنولوجيا المالية إمكانات واسعة النطاق تحرص السلطات الوطنية على تعزيزها.** وتقدم هذه التكنولوجيا وعدًا بتخفيض التكاليف والاحتكاكات الناشئة عن التعامل المباشر، وزيادة الكفاءة والمنافسة، وتضييق نطاق التضارب في المعلومات، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية - لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل وللسكان المحرومين من الخدمات- وذلك على الرغم من أن فوائد التغير التكنولوجي قد تستغرق وقتًا حتى تتبلور بصورة كاملة. ويمكن أن يدعم القطاع المالي الابتكارات والاتجاهات التكنولوجية المستمرة لمساندة التنمية الاقتصادية والنمو الشامل للجميع على نطاق أوسع، وتسهيل المدفوعات والتحويلات الدولية، وتبسيط وتعزيز الامتثال والعمليات الإشرافية والرقابية. وتستكشف بعض السلطات أساليب تنظيمية جديدة (مثل المختبرات التنظيمية وحاضنات أنشطة الأعمال وأدوات تسريع وتيرة الابتكارات المالية التكنولوجية ومراكز الابتكارات المالية التكنولوجية) التي تسمح بالتجارب والابتكار وتبادل المعلومات، وفي الوقت نفسه تهدف إلى فهم كيفية إدارة المخاطر ذات الصلة على نحو أفضل.
5. في الوقت نفسه، لدى السلطات الوطنية شواغل بشأن المخاطر المحتملة التي يتعرض لها النظام المالي وعملاؤه. على سبيل المثال، أثيرت مخاوف وشواغل بشأن تقلبات أسعار الأصول المشفرة المتداولة، والتهديدات التي تواجه حماية المستهلك وحماية المستثمر، وإمكانية **المراجحة** التنظيمية والانتشار السريع للآثار السلبية- سواء داخل جهات الاختصاص ذات الولاية أو عبر الحدود. كما أثيرت مخاوف وشواغل بشأن مدى كفاية شبكات الأمان المالي الحالية، وتضمن ذلك وظائف البنوك المركزية كمؤسسات إقراض يتم اللجوء إليها كملاذ أخير. وعلاوة على ذلك، فإن السمات الجديدة للتقنيات ونماذج أنشطة الأعمال الناشئة يمكن أن تجعل من الصعب ضمان وضوح واتساق الأطر القانونية والتنظيمية داخل البلدان وعبر الحدود. والأهم من ذلك، أن إدارة المخاطر السيبرانية (الإلكترونية) تصبح عنصراً حيوياً في المرونة التشغيلية الشاملة، لا سيما وأن زيادة الترابط التكنولوجي بين الشركات المالية والبنية التحتية ومقدمي الخدمات والمستهلكين يسمح بالوصول إلى الشبكات المالية من خلال نقاط دخول متعددة. وفي نهاية المطاف، فعلى الرغم من منافع التكنولوجيا المالية، فإن عملية اعتماد هذه التكنولوجيا قد تكون حافلة بتحديات انتقالية، وستبدر الحاجة إلى الانتباه واليقظة على صعيد السياسات لجعل الاقتصادات تتسم بالمرونة واشتمال الجميع.
6. **تستشعر السلطات الوطنية شواغل ومخاوف بشأن التهديد المحتمل للسلامة المالية.** وتثير بعض تطبيقات التكنولوجيا المالية مخاطر جديدة تتأتى من النشاط الإجرامي. فعلى وجه الخصوص، يمكن استخدام طرق دفع جديدة للتهرب من الضوابط القائمة وارتكاب جرائم مثل غسل الأموال والاحتيال وتمويل الإرهاب. وفي الوقت نفسه، يمكن لبعض الابتكارات التكنولوجية أن تعزز السلامة المالية، على سبيل المثال، من خلال تسهيل الامتثال للمتطلبات القائمة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثل العناية الواجبة بشأن العملاء (الفحص الشامل لهم)، وبطاقات الهوية الرقمية، ومن خلال مساعدة الجهات التنظيمية (على سبيل المثال، حلول البرمجيات لتعزيز أعمال الإشراف والمراقبة بشأن مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وعلاوة على ذلك، فإن أطر التأمين القوية لتكنولوجيا المعلومات ستقلل من فرص الاحتيال السيبراني (الإلكتروني) والأنشطة الإجرامية الأخرى ذات الصلة.
7. **ظلت الهيئات الدولية تراقب عن كثب تطورات التكنولوجيا المالية.** وقد تناول مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للأسواق والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين جميعًا آثار تطورات التكنولوجيا المالية، وقامت هذه الهيئات بحصر الأولويات والاعتبارات الخاصة بالتنظيم والإشراف التي تتيح رؤى ثاقبة مفيدة للغاية للسلطات الوطنية. وأصدر فريق العمل المالي (فاتف) توجيهات بشأن تطبيق معيار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على طرق الدفع الجديدة.
8. **ثمة دعوات لمزيد من التنسيق الدولي.** وفي الوقت نفسه، يتبلور التعاون (على سبيل المثال، من خلال مذكرات التفاهم الثنائية بشأن التكنولوجيا المالية بين الأجهزة التنظيمية)، وتأتي التكنولوجيا المالية على جدول أعمال العديد من المجموعات الدولية والإقليمية. وقد أدى ذلك إلى تبادل المعلومات ومناقشة الممارسات الجيدة؛ لكن هناك حاجة إلى نهج أكثر تنسيقا يجمع القائمين على هذه الصناعة والجهات التنظيمية المعنية بالأنشطة المالية والتكنولوجيا والمنافسة داخل البلدان وعبر الحدود. وهذا من شأنه أن يساعد في تهيئة بيئة دولية داعمة لتعزيز فرص التكنولوجيا المالية، مع تخفيف مخاطر **المراجحة** التنظيمية والتناقضات المحتملة في تطبيق القوانين واللوائح عبر الحدود.
9. **تمثل هذه الأجندة استجابة لهذه الدعوات من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتوضح الاعتبارات رفيعة المستوى لواضعي السياسات والمجتمع الدولي.** وإذ ندرك أن التكنولوجيا المالية مجال جديد وسريع الحركة، فإن هذه الأجندة تركز على آثار التكنولوجيا المالية بالنسبة للقطاع المالي، مع أخذ هيكل العضوية شبه العالمية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والقدرات النسبية المقارنة لكل مؤسسة على حدة، في الاعتبار. وتتسم العناصر الشاملة لهذه الأجندة بأنها وثيقة الصلة بجميع البلدان الأعضاء والهيئات الدولية المعنية، لكن يجب أن تكون هذه العناصر مصممة حسب الظروف الوطنية، مع إدراك أن نهج التكنولوجيا المالية قد يختلف بحسب الخدمات المالية التي يتم النظر فيها بعين الاعتبار (على سبيل المثال، التسهيلات الائتمانية، وخدمات الادخار، وخدمات التأمين، والمدفوعات). وسيساعد ذلك البلدان الأعضاء على جني منافع التكنولوجيا المالية مع الوعي بشأن المخاطر المحتملة وتعزيز الاستعداد للتصدي لها.
10. **تناقش هذه الأجندة القضايا التي يجب أن تنظر فيها البلدان الأعضاء في مجال التكنولوجيا المالية، لكنها لا تمثل برنامج العمل الخاص بصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، كما أنها لا تهدف إلى تقديم إرشادات محددة أو مشورة بشأن السياسات.** وتعمل هذه الأجندة على تقديم إطار مفيد للقضايا لدعم مزيد من التعلم والعمل المستمر. وتنطبق هذه الاعتبارات على كل من الأدوات والمنتجات المالية التقليدية والإسلامية. وسيراعي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذه الأجندة في عملهما كل في نطاق اختصاصه. وعلى وجه الخصوص، سيركز صندوق النقد الدولي، من خلال أعمال المراقبة والعناية الواجبة التي يقوم بها، على آثار التكنولوجيا المالية على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود؛ والاستقرار النقدي والمالي على المستويين الوطني والعالمي؛ وتطور النظام النقدي الدولي؛ وشبكة الأمان المالي العالمية. وبالنسبة للبنك الدولي، سيكون التركيز المبدئي على جملة أمور منها المساعدة في تحقيق الإصلاحات وبناء القدرات بهدف اعتماد حلول التكنولوجيا المالية لتعميق الأسواق المالية، وتعزيز الوصول المسؤول إلى الخدمات المالية، وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود. وسيعتمد البنك الدولي على الخبرة المتنامية لمؤسسة التمويل الدولية في هذا المجال. وتسهم أجندة التكنولوجيا المالية في بناء أسس الاقتصاد الرقمي الذي يعد إحدى الركائز الأساسية في مشاركة مجموعة البنك الدولي الأوسع نطاقًا في مجال التقنيات المبتكرة. وسيعمل الموظفون على نحو وثيق مع جميع الهيئات الدولية المعنية، وسيكون ذلك من خلال مشاركتنا في الهيئات ذات الصلة المعنية بوضع المعايير أثناء قيامها بوضع المعايير التنظيمية للتكنولوجيا المالية. ومع قيام هذه الهيئات بوضع هذه المعايير وتحديد أفضل الممارسات الدولية، سيقوم الموظفون بتضمينها في عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

عناصر أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية

## أولًا. تبني وعد التكنولوجيا المالية

ثمة ترحيب بالتطورات السريعة الحالية في مجال التكنولوجيا المالية وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي الشامل، كما يجري القيام بالاستعدادات اللازمة للاستفادة من منافعها التي يحتمل أن تكون واسعة النطاق.

1. **بمقدور التكنولوجيا المالية أن تؤثر بشكل كبير على تقديم الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم وتعززه، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل وللشرائح المحرومة من الخدمات.** ولا يُعتبر الابتكار في الخدمات المالية ظاهرة جديدة. ومع ذلك، فإن السرعة والكثافة والنتائج واسعة النطاق عبر المجتمعات في جميع أنحاء العالم تجعل هذه التطورات ذات طبيعة مختلفة. وتمثل قوة الحوسبة المتزايدة بوتيرة سريعة؛ والابتكارات في مجال التشفير، وتجميع البيانات، والإدارة؛ والحوسبة الموزعة؛ والذكاء الاصطناعي؛ وانتشار الهواتف الذكية وغيرها من الأجهزة المحمولة جزءًا من الأساس الذي تقوم عليه التغييرات المحتملة بعيدة المدى في القطاع المالي.
2. **ينبغي الترحيب بهذا التطور في النظام المالي.** وتطرح التطورات في مجال التكنولوجيا المالية نماذج أنشطة أعمال جديدة، وتقدم منتجات جديدة كما تعمل على إيجاد مقدمي خدمات جدد، ومن ثم إتاحة فرص لتحقيق مكاسب كبيرة من حيث الكفاءة من شأنها أن تحفز خلق فوائد اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. وتقوم الحكومات باستكشاف التكنولوجيا المالية من منظور زيادة الشمول المالي للفئات المحرومة من الخدمات وتعميق الأسواق المالية وتحسين كفاءة تقديم الخدمات المالية. وتتيح التكنولوجيا المالية فرصًا واسعة النطاق، على سبيل المثال: تحسين أنظمة المدفوعات عبر الحدود، ويشمل ذلك تحويلات العاملين بالخارج؛ ومساعدة المؤسسات المالية في تيسير إجراءات العمل لديها؛ وتحسين تعميم سبل الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما بالنسبة لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
3. **يتطلب جني المنافع الكاملة للتكنولوجيا المالية الاستعداد على نحو كاف.** ويشمل ذلك تعزيز القدرات المؤسسية في الوقت المناسب، والاستعانة بالخبرات ذات الصلة، وبناء المعرفة، وتحسين التواصل الخارجي مع أصحاب المصلحة، وتوسيع نطاق تثقيف وتوعية المستهلكين. ومن شأن اتباع نهج مشترك بين الوكالات، يشمل الوزارات والهيئات المعنية (مثل البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية، والسلطات المسؤولة عن الاتصالات السلكية واللاسلكية، والسلطات المسؤولة عن تنظيم المنافسة، وأجهزة حماية المستهلك، ووحدات المعلومات المالية، والهيئات الداخلية المسؤولة عن تحصيل الإيرادات والضرائب) أن يدعم اتساق السياسات والأهداف.

## ثانيًا. تمكين التقنيات الجديدة من تعزيز تقديم الخدمات المالية

العمل على تطوير واعتماد التكنولوجيا المالية من خلال تطوير البنى التحتية المؤسسية، وتعزيز سبل الوصول إليها على نحو مفتوح وميسور التكلفة، وضمان وجود بيئة تدعم السياسات.

1. يمثل الاستثمار في دعم البنية التحتية سمة أساسية من سمات تبني واعتماد التكنولوجيا المالية الناجحة في جميع أنحاء العالم. وتشمل الخصائص المميزة لخدمات التكنولوجيا المالية ما يلي: الاستخدام المكثف للقنوات الرقمية في مجال التعامل مع العملاء والتفاعل معهم؛ واختيارات العملاء بشأن متى وكيف يتعاملون مع مقدمي الخدمة ويتفاعلون معهم؛ والاستفادة من الخدمات على نحو سلس من دون أعطال. وتشمل العوامل التي تساعد في تقديم مثل هذه الخدمات البنية التحتية المادية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبنى التحتية المالية، بالإضافة إلى البيئة التنظيمية العامة والمعنية بالسياسات. وتشمل البنية التحتية الرقمية المؤسسية، من بين ما تشمل، خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض، وخدمات البيانات المحمولة، والوصول إلى مستودعات البيانات المهمة، والبنية التحتية لبطاقات الهوية الرقمية، وخدمات الدفع الرقمية.
2. **يمثل جمع ومعالجة البيانات بطريقة آلية سمة رئيسية للتقدم في التكنولوجيا المالية.** ومن شأن خدمات التكنولوجيا المالية جمع البيانات من العملاء باستخدام تطبيقاتهم، وكذلك الوصول إلى حسابات معاملات العملاء لدى المؤسسات المالية. ومن شأن أتمتة عملية جمع البيانات التقليل من نطاق الخطأ والاحتيال، لا سيما عندما يتم الوصول إلى البيانات مباشرة من الجهة المعنية بحفظ البيانات، كما أنها تسمح باستجابة أسرع مع تعزيز إجراءات العناية الواجبة بشأن العملاء وعمليات التقييم.
3. **من الممكن النظر في مجموعة من الإجراءات لتطوير بنى تحتية رقمية ومالية مفتوحة وبأسعار ميسورة، وبيئة سياسات مواتية للتكنولوجيا المالية:** 
   1. تسهيل تطوير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات النطاق العريض، وخدمات البيانات المحمولة- بما في ذلك في المناطق الريفية - وتحقيق الوصول للجميع على نحو مستدام. وينبغي إيلاء الاهتمام لضمان توفر الجودة الأساسية للخدمة وتقديمها بتكاليف ميسورة بالنسبة لقطاعات المستهلكين.
   2. تشجيع رقمنة المعاملات في جميع الدواوين والإدارات والأجهزة الحكومية وعلى نطاق أوسع في النشاط الاقتصادي بأكمله، وتمكين وصول القطاع المالي للبيانات ذات الصلة على نحو يتسم بالعدالة والإنصاف. ويجب أن يستند هذا الوصول إلى إجراءات وقائية مناسبة، كما يجب أن يُتاح على نحو آمن وسليم في إطار حماية قوية للبيانات، والحوكمة، وإطار الخصوصية والسرية لضمان جودة البيانات والحماية من أي تحيزات تتأتى من خلال الاستخدام المكثف للبيانات وتحليلات البيانات.
   3. تشجيع تطوير آليات بطاقات الهوية الرقمية للتحقق من هوية العملاء عن بعد بشكل موثوق. وعند القيام بذلك، يجب على السلطات المعنية أن توفر سبل الحماية من مخاطر الاستبعاد المالي بسبب عوامل مثل الأمية الرقمية. ويجب تدعيم آليات بطاقات الهوية الرقمية بعمليات وإجراءات قوية لربط الشخص الحقيقي المعني بشكل فريد ببطاقة الهوية.
   4. تشجيع تطوير البنى التحتية المالية، مثل تلك الخاصة بإعداد التقارير الائتمانية والمدفوعات عبر الحدود، على أن يكون لها معايير وصول واستخدام تتسم بالعدل والشفافية وتستند إلى المخاطر.[[6]](#footnote-7) وبالنسبة للمدفوعات عبر الحدود، ينبغي النظر بعين الاعتبار في أساليب مثل أنظمة الدفع الإقليمية، وتهيئة نماذج جديدة من شأنها تقليل طبقات الوسطاء الماليين، وتوفير سبل الوصول إلى أنظمة المدفوعات المحلية للداخلين الجدد في السوق.

## ثالثًا. تعزيز المنافسة والالتزام بوجود الأسواق المفتوحة والحرة والتنافسية.

تعزيز المنافسة العادلة والالتزام بوجود الأسواق المفتوحة والحرة والتنافسية لضمان مجال عمل متكافئ وتشجيع الابتكار واختيار العملاء وتعميم سبل الوصول إلى الخدمات المالية عالية الجودة.

1. **من شأن التكنولوجيا المالية تقليل المعوقات التي تحول دون دخول السوق، كما أنها تعمل كمحرك قوي للمنافسة، وتنافسية السوق، والابتكار من خلال الحد من تضارب المعلومات، وخفض تكاليف التشغيل والامتثال، وتحسين الكفاءة.** وهذا من شأنه أن يعزز اختيار المستهلك ويحسِّن سبل الوصول إلى الخدمات المالية الجيدة، وهو أمر مهم على وجه الخصوص للأسر المعيشية المحرومة والشركات التي تفتقر إلى الخدمات. ولقد كان اعتماد التقنيات الجديدة أمرًا شائع الحدوث في القطاع المالي، ولدى التكنولوجيا المالية القدرة على التأثير على الأنشطة والتفاعلات على امتداد سلسلة القيمة المالية بأكملها وذلك في بعض الحالات مع وجود آثار عميقة على المنافسة.
2. **يجري حاليًا إعادة النظر في نماذج أنشطة الأعمال التقليدية وقنوات التوزيع- من المكاتب الخلفية إلى علاقة العميل- بسبب تفكيك الخدمات وإنشائها، وظهور مقدمي خدمات جدد، والدور المتغير لشاغلي الوظائف، والمستهلكين أصحاب الطلبات الذين تمكّنهم التكنولوجيا من أسباب القوة.** وتعمل التكنولوجيا المالية على إزالة الحدود بين المنتجات المالية والخدمات والأسواق وإحداث تغيير في تركيبة الصناعة والمشهد التنافسي.[[7]](#footnote-8)
3. **قد تحقق التكنولوجيا المالية تأثيرات خاصة بالشبكة ووفورات الحجم والنطاق.** وقد تؤدي بعض خدمات التكنولوجيا المالية- مثل برامج الإقراض بين الأطراف المناظرة وتطبيقات تقنية دفاتر الحسابات الموزعة، ويشمل ذلك الأصول المشفرة وترميز الأصول، والعقود الذكية- إلى تغيير دور بعض الوسطاء الماليين أو الاستغناء عنهم. ويتبنى حاليًا العديد من المؤسسات المالية الحالية نُهج التكنولوجيا المالية، كما تعمل على إنشاء شراكات جديدة للتنافس مع الداخلين الجدد في الأسواق وشركات التكنولوجيا القائمة، ومقدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتمثل الوفرة المتزايدة في بيانات المستهلك- وكذلك التقدم السريع في تخزين البيانات ومعالجتها وقدرات الربط والبنى التحتية للمعلومات والاتصالات- جميعًا عوامل رئيسية وراء ديناميكيات السوق المذكورة أعلاه.
4. **حتى يتسنى جني منافع التكنولوجيا المالية، فإن الالتزام الدائم بتحقيق تكافؤ الفرص من حيث الوصول إلى البيانات والتقنيات والبنى التحتية أمر مهم.** وفي الوقت الحالي، يسيطر الموظفون بشكل كبير على سبل الوصول إلى مثل هذه البنى التحتية المالية الحساسة، مثل أنظمة المدفوعات وإعداد التقارير الائتمانية، وسجلات الضمانات، ومستودعات الأوراق المالية المركزية؛ في حين تسيطر شركات التكنولوجيا والاتصالات على سبل الوصول إلى خدمات مثل الاتصالات وخدمات البيانات وبوابات التجارة الإلكترونية ومنصات شبكات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث. ويعمل حاليًا مقدمو الخدمات من الغير الذين يقدمون الخدمات المساعدة، مثل الحوسبة السحابية والأعمال التحليلية التي تدعم العديد من خدمات التكنولوجيا المالية، على تقليل الحاجة إلى استثمارات كبيرة من قبل الشركات الجديدة، كما يعملون على الحد من الحواجز التي تحول دون الدخول إلى السوق.
5. تتضمن اعتبارات تشجيع المنافسة العادلة والأسواق المفتوحة ما يلي:
6. الاستفادة من قدرات التكنولوجيا المالية في الحد من المعوقات التي تحول دون دخول أطراف فاعلة غير تقليدية، ويشمل ذلك من خلال تشجيع تطبيق القوانين واللوائح على نحو مناسب ويتسم بالمرونة والاتساق وإمكانية التنبؤ، مع الحفاظ على المنافسة وتنافسية السوق.
7. تطبيق سياسات المنافسة لمعالجة مخاطر تركز السوق وإساءة الاستخدام والتجاوز من قبل كل من الداخلين إلى السوق والموظفين. وتعزيز المنافسة العادلة والابتكار بوصفهما هدفين صريحين على صعيد السياسات يتسمان بالحياد من حيث استخدام التكنولوجيا وذلك في القطاع المالي، وتطبيقهما على نحو شفاف.
8. تكييف أطر سياسات المنافسة من أجل التكنولوجيا المالية، مع الأخذ في الاعتبار نماذج أنشطة الأعمال الجديدة.
9. تطوير نُهج لمعالجة مماثلة لأنشطة ومخاطر مماثلة بطريقة مناسبة لتوفير مجال عمل متكافئ بغض النظر عن المشاركين في السوق أو التقنيات الكامنة أو الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمة.
10. تشجيع التشغيل البيني وتوفير سبل وصول عادلة وشفافة إلى البنى التحتية الرئيسية. وبالنظر إلى مركزية تبادل البيانات والمعلومات بشأن التكنولوجيا المالية، فإن وضع إطار متوازن للوصول إلى البيانات والبنية التحتية الخاصة بها يمكن أن يساعد في الحد من المعوقات التي تحول دون دخول السوق، ويشمل ذلك من خلال المعايير الشائعة ومنصات التكنولوجيا المفتوحة. وسيعمل ذلك على تسهيل تدفق المعلومات والربط بين الخدمات والمنصات (البرامج)، سواء القائمة أو الجديدة- وهو عامل يدعم الابتكار في التكنولوجيا المالية وتنافسية السوق. وهذه القضايا بالغة الأهمية في كل من السياقات المحلية وعبر الحدود. على سبيل المثال، تعتبر خدمات المدفوعات عبر الحدود ضرورية للتدفقات التجارية والتحويلات والهجرة والتجارة الإلكترونية، وذلك على الرغم من أنها لا تتسم بالكفاءة في أغلب الأوقات وباهظة التكلفة، وقد خفضت بعض البنوك المراسلة تقديم هذه الخدمات. ويجب أن تكون عملية وضع المعايير شاملة للجميع، ويجب أن تكون إجراءاتها شفافة ويتم الإفصاح عنها وكشفها على نحو جيد.

## رابعًا. اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي وتطوير الأسوق المالية

اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي من خلال التغلب على التحديات ذات الصلة بالوصول إلى قطاعات السوق ومعلومات العملاء والسلامة التجارية، وتطوير الأسواق من خلال تحسين البنية التحتية والعمق.

1. **يعد توفير سبل الوصول إلى الخدمات المالية من المحددات المهمة للنمو الشامل للجميع في البلدان النامية.[[8]](#footnote-9)** ومع ذلك، فإن ما يقدر بنحو 1.7 مليار بالغ على مستوى العالم لا يستطيعون الوصول إلى الاقتصاد المالي الرسمي. والسبب في ذلك هو نزاعات السوق وعوامل الاحتكاك فيها، على سبيل المثال الحواجز الجغرافية التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية، وعدم توفر الضمانات، وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد وإخفاقات السوق. وعلى الرغم من تحقيق مكاسب بالفعل في عملية تشجيع الشمول المالي، فإن الاقتصاد الرقمي المتطور بسرعة إلى جانب الإشراف الفعال ضروري للتغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق شمول مالي أوسع نطاقًا.
2. **سيكون للتكنولوجيا المالية دور حاسم في التغلب على المعوقات التي طال أمدها أمام الشمول المالي وإتاحة الفرصة للبلدان النامية للمضي بصورة مباشرة نحو النُهج الرقمية:**
3. **نطاق التغطية.** لقد كانت البنية التحتية المادية المحدودة واحدة من أهم المعوقات التي تحول دون الوصول إلى مجموعة واسعة النطاق من المنتجات المالية. وساعدت القنوات الرقمية التي نشرتها البنوك وشركات الاتصالات وغيرها من مقدمي الخدمات ملايين الأشخاص ممن لديهم هواتف محمولة من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة، وتم ربطهم ليس فقط بخدمات المدفوعات، ولكن أيضًا بخدمات الادخار والتأمين والاستثمار والتسهيلات الائتمانية والقروض. علاوة على ذلك، ساعدت الخدمات المالية من خلال الهاتف المحمول على الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الماء والكهرباء، من خلال خدمات الدفع أولاً بأول.
4. **معلومات العملاء.**يشترط مقدمو الخدمات المالية التحقق من هوية العميل في إطار إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والتأمين ضد المخاطر وإدارتها. وتتيح الهوية الرقمية وبصمة البيانات الناتجة عن استخدام الخدمات الرقمية (يشمل ذلك شبكات الهاتف المحمول والمدفوعات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي) المعلومات الضرورية الخاصة بالعميل لفتح الحسابات، مما يساعد في توفير سبل الوصول إلى مجموعة من المنتجات والخدمات المالية.
5. **السلامة التجارية.** ينطوي اشتمال الفئات المحرومة من الخدمات على توفير قدر كبير من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الإقراض منخفضة القيمة المصممة حسب احتياجات العملاء. ويتطلب القيام بذلك على نحو مستدام تحقيق عوائد كافية لتغطية التكاليف دون تحديد أسعار لا يمكن الوصول إليها. وهذا يتطلب تكلفة منخفضة لتقديم الخدمات، ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال الأتمتة والمعالجة المباشرة باستخدام حلول التكنولوجيا المالية.
6. **تتيح التكنولوجيا المالية منافع مثل توسيع سبل الوصول إلى الخدمات، وخفض التكاليف، وزيادة الراحة عند إنجاز المعاملات.** ويعمل الداخلون الجدد إلى السوق ونماذج أنشطة الأعمال الجديدة على إيجاد أساليب جديدة للحصول على المنتجات المالية المصممة على نحو أفضل للفئات التي لا تحصل على خدمات بنكية مع توزيع هذه المنتجات وتقديم الخدمات اللازمة لها. وعلاوة على ذلك، يمكن لحلول التكنولوجيا المساعدة في التغلب على بعض المعوقات التي تواجهها المرأة في الحصول على الخدمات المالية، وتعزيز قدرتها المالية على المرونة والمجابهة، والمساعدة في اختيار المهنة المطلوبة على نحو أفضل. وتعمل بطاقات الهوية الرقمية على مساعدة المؤسسات المالية في بعض جهات الاختصاص والبلدان في خفض تكاليف العملاء المنضمين إليها، كما سمحت للحكومات بتحديد المستحقين للمنافع وتوزيعها إلكترونيًا. وأظهرت خدمات التكنولوجيا المالية مثل المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول إمكاناتها الكامنة. وبالتطلع إلى آفاق المستقبل، فإن برامج الإقراض البديلة والبيانات الكبرى لديها القدرة على توفير سبل الوصول إلى التسهيلات الائتمانية والقروض لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة والأفراد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتقنيات مثل واجهات برمجة التطبيقات وتقنية دفاتر الحسابات الموزعة أن تساعد في تطوير طرق جديدة لتسجيل وتبادل البيانات عبر سلاسل القيمة الزراعية والخاصة بأنشطة الأعمال، وبالتالي الحد من تضارب المعلومات.
7. يمكن أيضًا أن تعمل التكنولوجيا المالية على مساندة تطوير القطاع المالي على نطاق أوسع.وتفتح التكنولوجيا المالية الباب أمام آليات جديدة للشركات، بما في ذلك منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتعبئة التمويل مباشرة من المستثمرين، مثل التمويل الجماعي والإقراض المستند إلى آليات السوق. وجنبا إلى جنب، تساند التكنولوجيا المالية تطوير خدمات المعلومات الرئيسية التي تسمح للمستثمرين بتقييم مخاطر استثماراتهم، مثل آليات التقييم الائتماني. كما أنها تخلق قنوات جديدة لتوزيع منتجات أسواق رأس المال، مثل أسواق السوبر ماركت التابعة لصناديق استثمار، وتعزيز المنافسة في شبكات التوزيع التي تسيطر عليها البنوك حاليًا، مع إمكانية اتاحة المزيد من خيارات الاستثمار الأفضل للمستثمرين، وفي الوقت نفسه خفض التكاليف. وفي ذات الوقت، تسمح هذه التكنولوجيا للعملاء بالوصول إلى خدمات المساندة الأخرى - مثل المشورة بشأن الاستثمار وذلك بتكلفة أقل. ويجري استخدام هذه البرامج والخدمات أيضا في سياق منتجات التأمين والمعاشات التقاعدية مع توسيع نطاق الخيارات للمستهلكين.
8. **لتشجيع اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف الترويج للشمول المالي وتطوير الأسواق المالية، يمكن النظر بعين الاعتبار في عدد من الإجراءات:**
9. تضمين موضوعات ومحاور تركيز التكنولوجيا المالية في إستراتيجيات الاشتمال والتثقيف المالي على المستوى الوطني، والنظر بعين الاعتبار في إنشاء هيئة مخصصة لتتبع تطور التكنولوجيا المالية، وتشجيع تيسير ممارسة أنشطة الأعمال في هذا القطاع، ودراسة فرص التعاون الدولي.
10. تشجيع الجهود التثقيفية وتجنب الفجوة بين "من يملكون" و "من لا يملكون"، مع خلق وعي بمجال التكنولوجيا المالية من خلال تثقيف الأفراد ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشأن التطورات والمستجدات الرئيسية، ويشمل ذلك المخاطر، وتزويدهم بالأدوات اللازمة لاتخاذ قرار مستنير وسليم. وقد بدأ العديد من البلدان في دمج محو الأمية الرقمية في مبادرات التثقيف المالي، كما بدأت في دمجها مع برامج محددة تصل إلى الشرائح السكانية المستهدفة.
11. تعزيز الشراكات وتشجيع تبادل المعرفة بين الجهات والأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في بيئة التكنولوجيا المالية. وتعمل بعض البلدان على إنشاء منتدى للجهات والأطراف الفاعلة من القطاعين العام والخاص من أجل المشاركة في الاستفادة من التكنولوجيا المالية بهدف تحقيق الاشتمال المالي؛ وفي بلدان أخرى، يجري استخدام المنتديات التعاونية القائمة. كما شاركت بعض البلدان بنشاط في إنشاء مراكز أو مختبرات للتكنولوجيا المالية بهدف دعم استخدام هذه التكنولوجيا في الخدمات المالية. كما قامت بعض الجهات التنظيمية المعنية بالأنشطة المالية بتخصيص مكاتب للتكنولوجيا المالية تقدم خدمة الشباك الواحد للمساعدة في استكشاف الواقع التنظيمي.
12. التحرك نحو المدفوعات الحكومية الرقمية. سيؤدي ذلك إلى تعزيز الثقة وتحسين انتشار الحسابات وكفاءة المدفوعات لشرائح السكان المحرومة. وإلى جانب استخدام بطاقة الهوية الرقمية، قد يؤدي ذلك أيضًا إلى تقليل الاحتيال والتهرب الضريبي. واتخذت عدة بلدان نهجا صارمًا لتحويل جميع المنافع والمزايا إلى منتجات رقمية وطلبت من الجهات الحكومية قبول المدفوعات الرقمية مقابل الخدمات الحكومية وتحصيل الإيرادات والضرائب.

## خامسًا. رصد ومتابعة التطورات والمستجدات على نحو وثيق لتعميق فهم الأنظمة المالية الآخذة في التطور

رصد ومتابعة التطورات والمستجدات على نحو وثيق بهدف تدعيم صياغة السياسات التي تدعم المنافع المتأتية من التكنولوجيا المالية وتعمل على تخفيف المخاطر المحتملة.

1. **ستستلزم الوتيرة السريعة للتكنولوجيا المالية إدخال تحسينات في أطر الرصد والمتابعة.** وقد يكون من الصعب رصد ومتابعة المخاطر والفرص الجديدة باستخدام الأطر الحالية التي لا تساعد في جمع المعلومات من الداخلين إلى السوق ولا تغطي المنتجات والأنشطة المالية الجديدة. ومن شأن تهيئة فعاليات ومنتديات جديدة للحوار وتبادل الخبرات مع كل من الشركات القائمة والداخلين في مجال التكنولوجيا المالية أن يساعد السلطات والجهات المعنية في جمع المعلومات المفيدة لمساندة الإجراءات التدخلية على صعيد السياسات العامة في الوقت المناسب التي يمكن أن تعالج العقبات التي تواجه الابتكار. علاوة على ذلك، تتأتى التحديات التي تواجه أعمال الرصد والمتابعة من أتمتة النشاط المالي وعدم الكشف عن هوية أصحاب المعاملات.
2. **قد تكون هناك حاجة لتوسيع أطر الرصد والمتابعة لمساندة الأهداف على صعيد السياسات العامة.** وقد تعمل الفرص الجديدة على ضمان تحقيق الاستجابة على صعيد السياسات العامة للاستفادة من المنافع المتأتية على نحو تام. وينبغي أن يكون الهدف من جمع البيانات وأعمال المراقبة هو مساندة الأهداف على صعيد السياسات العامة فيما يتعلق بالأسواق التي تتسم بالعدالة وحسن التنظيم، وتحقيق الشمول المالي، وتعزيز المنافسة، فضلاً عن مخاطر الاستقرار المالي وحماية المستهلك والمستثمر، وتحقيق السلامة المالية. وقد يستلزم ذلك توسيع نطاق الصلاحيات الحالية بشأن رفع التقارير والإبلاغ لتمكين السلطات من جمع المعلومات المطلوبة من المشاركين في السوق وعن المنتجات والأنشطة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة النشطة مع المشاركين في الأسواق المالية سريعة التغير من شأنها أن توفر معلومات تساعد السلطات والجهات المعنية في إعادة صياغة نُهج وسياسات الرصد والمتابعة الخاصة بها.
3. **ستساعد أطر الرصد والمتابعة المرنة، بما في ذلك أتمتة عملية جمع وتحليل البيانات، السلطات والجهات المعنية على مواكبة التطورات والمستجدات في مجال التكنولوجيا المالية.** وهذا من شأنه أن يستدعي إجراء تقييم مستمر للأوضاع المتغير لهذه الصناعة، والمشاركين في السوق، ونماذج أنشطة الأعمال، والربط، وتركز المخاطر. وعلى الرغم من إمكانية الاستفادة من الأطر الحالية التي تنطبق على الكيانات والأنشطة الخاضعة للتنظيم على المدى القصير، فإن ذلك يتطلب اتباع نهج ذكي ومرن، ويشمل ذلك المرونة في رفع التقارير بشأن شرائح السكان. ومن شأن التطورات التكنولوجية مساندة أتمتة وتحليل البيانات، كما أن هذه التطورات تعمل على تيسير أعمال الرصد والمتابعة.
4. **من المتوقع أن يعمل تبادل المعلومات على مساندة تحسين الرصد والمتابعة.** وقد تكون هناك منافع كبيرة من زيادة تبادل المعلومات والخبرات على المستوى الدولي نظراً لأن العديد من ابتكارات ومنتجات وخدمات التكنولوجيا المالية تتسم بطبيعة عابرة للحدود على نحو متزايد. ومن شأن هذا التبادل تيسير أعمال الرصد والمتابعة على مستوى العالم لمخاطر الاستقرار المالي وأهداف السياسات العامة الأوسع نطاقاً، مثل السلامة المالية.
5. **من الممكن أن تساعد العناصر التالية السلطات والجهات المعنية في تعزيز أطر الرصد والمتابعة:**
   1. **النطاق:** من الضروري أن يتيح إطار مساندة الرقابة الفعالة على مستوى النظام بأكمله رؤية واسعة للأنشطة والكيانات الجديدة، والفرص التي تطرحها، والمخاطر التي تشكلها. ومن شأن هذا الإطار أن يسهل فهم التغييرات في هيكل السوق وتحديد وتحليل المخاطر التي تعوق تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسات.
   2. **صلاحيات جمع المعلومات:** قد تكون هناك حاجة إلى إدخال تحسينات على صلاحيات جمع البيانات لمساندة توسيع نطاق رفع التقارير بشأن البيانات ليشمل ذلك كيانات جديدة (على سبيل المثال، اشتراط معلومات أساسية من خلال التسجيل) وجمع معلومات عن المنتجات والأنشطة الجديدة.
   3. **المرونة في أعمال الرصد والمتابعة:** تعتبر المرونة في أعمال الرصد والمتابعة أمر مهم للغاية للوقوف على الابتكارات والتغيرات في نشاط الوساطة المالية التي يمكن أن تؤدي إلى فرص ومخاطر محتملة. وقد يتيح جمع معلومات عن السوق بشأن التطورات والمستجدات والاتجاهات قيمة مضافة لعملية جمع البيانات على المستوى الرسمي.
   4. **العملية (الإجراءات والخطوات):** من شأن وجود إطار فعال لأعمال الرصد والمتابعة المساعدة في تحديد وتقييم التطورات والمخاطر على أساس منتظم ومستمر.
   5. **السمات المحددة الخاصة بجهة الاختصاص:** ينبغي تصميم أعمال الرصد والمتابعة بما يتوافق مع الخصائص المحددة للأسواق المالية المحلية وإطارها التنظيمي وارتباطاتها الدولية.

## سادسًا. تكييف الإطار التنظيمي والممارسات الإشرافية من أجل تطوير واستقرار النظام المالي على نحو منتظم

تكييف الإطار التنظيمي والممارسات الإشرافية لتيسير الدخول الآمن للمنتجات والأنشطة وشركات الوساطة المالية الجديدة؛ وتدعيم الثقة؛ والحفاظ على الاستقرار المالي؛ والتصدي للمخاطر المحتملة.

1. من شأن الشعور باليقين على مستوى الضوابط التنظيمية مساندة الابتكارات المالية ذات النفع. ومع تطور النظام المالي، من المهم أن يستمر الإطار التنظيمي في توفير الثقة وتهيئة البيئة الداعمة للابتكار. ومن شأن زيادة وضوح الضوابط التنظيمية مساندة الدخول الآمن للمنتجات والأنشطة الجديدة والوسطاء الماليين الجدد، مع تقليل عدم اليقين بشأن هذه الضوابط والحد من إمكانية فقدان الثقة من قبل المستهلكين والمستثمرين المرتبطين بالممارسات غير السليمة والاحتيال.
2. **قد تكون هناك حاجة لاستكمال النُهُج التنظيمية القائمة لمعالجة التغيرات التي تحركها التكنولوجيا المالية في المشهد المالي.** ومن الضروري تنفيذ المعايير المتفق عليها دوليا بشأن الإشراف والتنظيم في القطاع المالي (مثل مبادئ بازل الأساسية للإشراف على البنوك) لإرساء الأساس للأنظمة المالية القوية التي بدورها تكون في وضع أفضل لتسهيل الدخول الآمن لمنتجات التكنولوجيا المالية والأطراف الفاعلة في السوق. وعلى الرغم من أن التشريعات القائمة (على سبيل المثال، بشأن الاحتيال وحماية المستهلك) تنطبق عادة على المنتجات والشركات الجديدة، فإن هناك مزايا في مراجعة، وعند الضرورة، تعديل أطر التنظيم المالي، وتكييف النهج الإشرافية لضمان أنها تسهل الدخول الآمن وحماية الاستخدام المناسب للتقنيات المبتكرة. وعلى نحو مماثل، فعلى الرغم من أن المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات- بما في ذلك أعمال المراجعة المستقلة، وفصل أصول العملاء، والموارد المالية الكافية، والإفصاح- تنطبق أيضًا بشكل عام على مقدمي الخدمات الجدد، قد تكون هناك حاجة لتعزيز، وعند الضرورة، تضمين هذه المبادئ في اللوائح والضوابط المعمول بها لمعالجة المخاطر الناجمة عن الابتكارات المالية التي تتطور بوتيرة سريعة.
3. **قد تؤدي التغيرات في المشهد المالي إلى مخاطر استقرار مالي وقضايا ومشكلات بشأن سلوك الشركات والسوق، بالإضافة إلى فتح باب الفرص أمام المراجحة التنظيمية.** ويجب تقييم الحاجة إلى إدخال أو تعديل اللوائح والضوابط بناء على تحديد إخفاقات السوق والعوامل الخارجية التي تؤدي إلى مخاطر الاستقرار المالي أو التي تؤدي إلى الإفراط في اللجوء إلى المراجحة التنظيمية. وقد يلزم الأمر تعديل النطاق التنظيمي لتجنب المراجحة وضمان أن يتم تنظيم الأنشطة بشكل مناسب ومتسق على نحو مستقل عن مقدم الخدمة، مع تضمين مخاطر الاستقرار المالي من خلال إجراءات تدخلية مناسبة على مستوى السياسات. وقد يستلزم التنظيم المالي الفعال أيضًا تعاونًا أوسع نطاقاً على المستوى المحلي (على سبيل المثال، الاستفادة من حماية البيانات، والمنافسة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبنوك المركزية، والسلطات الأخرى) وعلى المستوى الدولي؛ نظراً للطبيعة الجوهرية للعديد من الابتكارات التي تتسم بأنها عابرة للحدود.
4. **ينبغي أن يكون تنظيم الأنشطة الجديدة ونماذج أنشطة الأعمال المبتكرة متناسبًا مع مخاطرها لتجنب خنق روح الابتكار.** وقد يساعد تطبيق المتطلبات المناسبة الخاصة بجوانب التنظيم والحوكمة والإفصاح على دعم الابتكار مع تخفيف المخاطر. على سبيل المثال، قد تعمل السلطات والجهات المعنية على تيسير الدخول الآمن إلى الأسواق عن طريق برامج سماح مقيدة مؤقتًا للداخلين الجدد في السوق حيث يتم التخفيف من اشتراطات تنظيمية محددة وفقًا للمخاطر المتصورة (مثل المختبرات التنظيمية لدعم الاختبار والتجريب)، ومن خلال برامج تراخيص مقيدة. وفي الوقت نفسه، قد تحتاج السلطات والجهات المعنية إلى دراسة إلى أي مدى تتسم الأطر الموجودة التي تستعين بمصادر خارجية (أي تعهيد المهام للغير) واللوائح المنظمة لخصوصية وسرية البيانات بأنها محايدة من الناحية التكنولوجية أو ستحتاج إلى تنقيح للسماح بالتطورات التكنولوجية (على سبيل المثال، الحوسبة السحابية).
5. قد يساند التقدم التكنولوجي والتطورات التقنية فاعلية التنظيم وكفاءته. ومن شأن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المتقدمة (مثل تكنولوجيا التعلم الآلي، وجمع البيانات الآلي المدعوم ببرامج تعريف الكيانات القانونية، وتحليل البيانات الكبيرة) من جانب السلطات والجهات المعنية والمؤسسات المالية أن يوضح عمليًا إمكانية إدخال تحسينات على كل من كفاءة وفاعلية الوظائف التنظيمية والإشرافية في تحسين إدارة المخاطر والامتثال من قبل الشركات. وتجري حاليًا مناقشة بشأن إدخال مزيد من التحسينات مثل اللوائح المقروءة آليًا. وأيًا ما كان الأمر، هناك أيضًا قضايا ومشكلات مرتبطة بذلك يتعين التعامل معها، وتتضمن هذه القضايا: (أ) أن جودة البيانات وتوحيدها على نحو قياسي وحجمها تستدعي تحديات تشغيلية؛ (ب) قد يؤدي الإفراط في الاعتماد على الإشارات والمخاطر القابلة للقياس الكمي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة؛ (ج) قد يؤدي تجانس النهج والنماذج إلى زيادة مسايرة الاتجاهات الدورية؛ (د) احتمال إساءة استخدام التكنولوجيا المالية للالتفاف والتحايل على المتطلبات التنظيمية.
6. قد تكون مواكبة تطورات السوق أمرًا حافلًا بالتحديات بالنسبة للسلطات التنظيمية. وسيتوجب على هذه السلطات ضمان أن تظل المعرفة والمهارات والأدوات الخاصة بالموظفين متوافقة مع متطلبات العمل وفعالة للإشراف على نماذج أنشطة الأعمال المبتكرة. ويمكن أن يستلزم ذلك تدريبًا إضافيًا وكذلك الاستعانة بموظفين متخصصين إضافيين لاستكمال الخبرات الحالية. وسيعمل التعاون الإشرافي الدولي القوي على تسهيل نقل المعرفة ومشاركة أفضل الممارسات الدولية.
7. ينبغي للبلدان المعنية صياغة استجابة شاملة على صعيد السياسات بناءً على التوجيهات المقدمة من الهيئات المعنية بوضع المعايير. وقد ينطوي ذلك على مراجعة مدى كفاية الإطار التنظيمي ونطاق العمل التنظيمي، وإثراء ذلك العمل بتقييمات مخاطر الاستقرار المالي، وسوء السلوك، والمرونة التشغيلية (بما في ذلك الأمن السيبراني/الإلكتروني). ويمكن أن تستند هذه المراجعات إلى خبرة جميع السلطات والجهات المعنية. وإذا كانت هناك حاجة إلى تعديلات في الإطار التنظيمي، ينبغي النظر بعين الاعتبار في الجوانب التالية:
   1. ضرورة أن تتسم الضوابط التنظيمية بالحياد التكنولوجي وأن تكون مصممة لاستهداف العوامل الخارجية ومخاطر الاستقرار المالي وسوء السلوك وحماية المستهلك. كما يجب أن تساند هذه الضوابط التنظيمية المنافسة وتعمل على تسهيل الاشتمال المالي وتوسيع نطاق تطور السوق.
   2. يجب أن تكون هذه الضوابط التنظيمية متناسبة وقابلة للتعديل مع السعي لتحقيق الاتساق الدولي لتجنب المراجحة (الأحكام الجزافية) عبر الحدود.
   3. ضرورة استكشاف إمكانية استخدام حلول التكنولوجيا المالية من قبل كل من الشركات والجهات الإشرافية.
   4. ينبغي تقييم نماذج التوظيف والتدريب الحالية، وقد تكون هناك حاجة إلى مهارات متخصصة إضافية.

## سابعًا. حماية السلامة المالية

ينبغي حماية سلامة النظم المالية من خلال تحديد، ومعرفة، وتقييم، المخاطر المرتبطة بإساءة استخدام التكنولوجيا المالية على نحو إجرامي، وباستخدام التقنيات التي تعزز الامتثال لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

1. **قد يؤدي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن الجرائم الأصلية ذات الصلة، إلى تقويض الاستقرار الاقتصادي والمالي للبلد المعني بشكل كبير**. ولذلك من الأهمية بمكان أن تنفذ البلدان أطرًا سليمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بطريقة فعالة وفق التوصيات الأربعين لفاتف (فريق العمل المالي).
2. **تفرض بعض تطبيقات التكنولوجيا المالية تهديدات جديدة للسلامة المالية.** وعلى الرغم من أنها تدعم الأهداف المشروعة بشكل عام، يتم استخدام بعض نماذج أنشطة الأعمال أو المنتجات الجديدة في أغراض إجرامية. وتختلف المخاطر المحتملة اختلافاً كبيراً من منتج إلى آخر، لكن جرت العادة أن تنطوي الأصول المشفرة على زيادة احتمال إساءة الاستخدام لا سيما لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وممارسة الاحتيال (يشمل ذلك الاحتيال السيبراني/الإلكتروني) والتهرب الضريبي والأنشطة غير المشروعة. كما أن طبيعتها اللامركزية ونطاقها العالمي، فضلاً عن عدم وجود وسيط يخضع لتنظيم في العديد من المعاملات، يثير تساؤلات صعبة بشأن من يخضع للتنظيم. ومن شأن الدرجات المتفاوتة من إخفاء الأسماء أو استخدام أسماء مستعارة أن يعوق بشكل كبير الإجراءات التنظيمية. ويمكن أن تؤدي زيادة تعقيد نماذج المعاملات إلى زيادة تقييد قدرة السلطات والجهات المعنية على تحديد المالكين الحقيقيين المستفيدين من هذه الأصول والنشاط الإجرامي المحتمل.
3. في إطار التصدي لهذه التحديات، اتخذت السلطات الوطنية مجموعة متنوعة من الأساليب. وقد امتنعت بعض جهات الاختصاص والبلدان عن اتخاذ إجراءات محددة، وفي الوقت نفسه تقوم برصد ومتابعة التطورات والمخاطر المحتملة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقامت جهات أخرى بتعديل إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائم الخاص بها. ولا تزال جهات وبلدان أخرى تحظر أنشطة محددة أو بعضها لا سيما تلك الأنشطة الأكثر مخاطر، على سبيل المثال العروض الأولية للعملة.
4. اتخذ المجتمع الدولي- لا سيما من خلال فريق العمل المالي/فاتف (FATF)- خطوات مهمة للتصدي للتحديات التي تفرضها التكنولوجيا المالية، لكن قد تكون هناك حاجة إلى المزيد من هذه الخطوات.ووفقا لمعايير فريق العمل المالي (فاتف)، ينبغي للبلدان أن تتخذ خطوات للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويشمل ذلك المخاطر الناجمة عن الأنشطة والمنتجات ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية. وقد ركز عمل فريق العمل المالي (فاتف) على "منتجات وخدمات المدفوعات الجديدة" (مثل البطاقات المدفوعة مسبقاً، والمدفوعات من خلال الهاتف المحمول، وخدمات المدفوعات عبر الإنترنت) و "العملات الافتراضية" (أو الأصول المشفرة). وأصدر فريق العمل المالي (FATF) توجيهات إلى البلدان بشأن تطبيق معايير فاتف على "العملات الافتراضية"، مع التوصية بأن تركز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نقاط الالتقاء بين عالم الأصول المشفرة والقطاع المالي التقليدي- لا سيما عمليات تبادل الأصول المشفرة. وقد ينطوي ذلك على اشتراط التبادل لتطبيق "التدابير الوقائية" (على سبيل المثال، العناية الواجبة بالعملاء، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة). ومع زيادة انتشار استخدام الأصول المشفرة، وتضاؤل الحاجة إلى "صرف" هذه الأصول المشفرة، قد يكون من الضروري أيضًا تنظيم مقدمي الخدمات الآخرين الذين يعملون بصورة تامة داخل المجال المشفر (على سبيل المثال، بعض أنواع مقدمي خدمات المحافظ) لأغراض مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب. ولا تزال تتواصل أعمال فريق العمل المالي (فاتف).
5. **من الممكن أن تعمل حلول التكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا الإشرافية على تيسير وتعزيز الامتثال لقواعد مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب.** وقد تتيح تكنولوجيا التحقق من الهوية (بما في ذلك البصمة الإلكترونية) أساليب فعالة وآمنة للتأكد من الهوية. ومن الممكن استخدام تطبيقات قاعدة البيانات المتسلسلة لبناء مستودع بيانات يخدم إجراءات "اعرف عميلك" على أن يكون هذا المستودع سهل الوصول من جانب العديد من المستخدمين. ويمكن أن تعمل أدوات تحليل البيانات على مساندة أعمال الرصد والمتابعة المستمرة للمخاطر وتحديد أنماط المعاملات المشبوهة.
6. من الممكن أن تشمل إجراءات معالجة مخاطر السلامة المالية ما يلي:
   1. تحديد وفهم وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتناسب مع هذه المخاطر. ويُعتبر الفهم المتعمق للفرص المحتملة لإساءة الاستخدام والتجاوز شرطًا أساسيًا للتخفيف الفعال من آثار هذه المخاطر. وتماشيا مع توصيات فريق العمل المالي، ينبغي أن تكون الاستجابة- من كل من الجهات التنظيمية والكيانات المعنية برفع التقارير والإبلاغ- متناسبة مع المخاطر المحددة وظروف البلد المعني.
   2. تحديد وتشجيع استخدام منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية التي تعزز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
   3. تطوير القدرات المؤسسية وضمان التواصل الكافي مع مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية. ويعمل الحوار على أساس منتظم مع مطوّري منتجات التكنولوجيا المالية ومقدمي هذه الخدمة على بناء القدرات بصورة كبيرة لدى السلطات المختصة، كما أنه يزيد وعي القطاع الخاص بالمخاطر والتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## ثامنًا. تحديث الأُطُر القانونية لتهيئة مجال قانوني داعم

تحديث الأُطُر القانونية لتهيئة مجال قانوني داعم مع مزيد من الوضوح القانوني واليقين فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية لأنشطة التكنولوجيا المالية، وإزالة المعوقات القانونية غير الضرورية.

1. تدعم الأطر القانونية السليمة تطور النظام المالي من خلال إرساء دعائم الاستقرار والوضوح والقدرة على التنبؤ. ويساعد اليقين القانوني على بناء الثقة في إمكانية الاعتماد على المنتجات والخدمات المالية. وأيًا ما كان الأمر، قد يتم تقويض اليقين القانوني عندما تخفق الأطر القانونية في مواكبة الأسواق المالية العالمية المتطورة، مع التحول إلى نماذج أنشطة أعمال جديدة تستند إلى التكنولوجيا، والابتعاد عن الوسطاء الماليين التقليديين. وقد تكون الأطر القانونية القائمة غير مهيأة على نحو كاف لإدارة المخاطر الجديدة الناشئة عن زيادة الاعتماد على تقنيات بالغة التعقيد، مثل العمليات الآلية والبروتوكولات اللامركزية، والأنشطة التي من شأنها التخفيف ــ على نحو متزايد ــ من الحدود الولائية (الخاصة بجهات الاختصاص).
2. قد يكون من الضروري النظر فيما إذا كانت المبادئ القانونية واسعة النطاق تدعو إلى بعض التحسينات لتظل أساسًا مناسبًا للمشهد المالي العالمي الحديث. فعلى سبيل المثال، قد يُطلب المزيد من اليقين القانوني فيما يتعلق بإعداد العقود وسريانها وإنفاذها، أو التوقيعات الممهورة من خلال الوسائل التكنولوجية، مثل التوقيعات الإلكترونية والعمليات الآلية مثل "العقود الذكية". ومن ناحية أخرى، قد ترغب البلدان أيضا في دراسة مدى ملاءمة القوانين القائمة التي تنظم ملكية البيانات[[9]](#footnote-10) والإعسار والإفلاس.[[10]](#footnote-11)
3. قد يستلزم تحديث الإطار القانوني أيضًا سد الفجوات وتوضيح نقاط الغموض في المبادئ القانونية المحددة الخاصة بأنشطة التكنولوجيا المالية.ومن شأن هذا التحديث الاعتماد على السمات المحددة للإطار القانوني للبلد المعني، وكذلك الصناعة والممارسات الاجتماعية التي تيسرها التكنولوجيا المالية. ويرتبط أحد المجالات محل الدراسة بترتيبات الحسابات غير التقليدية التي تمثل الأساس لحركة الأموال بين الأطراف المناظرة في المعاملات.[[11]](#footnote-12) ويمكن أن يؤدي عدم اليقين القانوني فيما يتعلق بالتعامل مع الأرصدة المحتفظ بها بموجب هذه الترتيبات، لا سيما بموجب قانون الإعسار، إلى مخاطر غير مقصودة وغير قابلة للإدارة. وتتفاقم حالة عدم اليقين القانوني هذه بسبب التطورات والمستجدات التي تشهدها التكنولوجيا المالية التي تعتمد على الاستخدام المتزايد لهذه الترتيبات التجارية غير التقليدية، وتحرك هذه الترتيبات، على سبيل المثال، بعض حلول الدفع الآلي والخوارزميات التي تنسق تنفيذ المعاملات (على سبيل المثال، القائمون بأعمال التحقق والتوثيق). وقد تنشأ حالات مماثلة من عدم اليقين فيما يتعلق بالمبادئ القانونية التي تنظم التسويات النهائية (مع إيلاء اهتمام خاص لقانون الإعسار المحلي الذي قد يُبطل بشكل غير متوقع تسوية كان يُعتقد أنها نهائية)، ويشمل ذلك في محيط قاعدة البيانات المتسلسلة.
4. **يتطلب الإطار القانوني الداعم مساندة المبادئ القانونية التي يمكن التنبؤ بها ومزيد من التنسيق عبر جهات الاختصاص والولايات القضائية.** وسيتم تعزيز اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ من خلال اتباع نهج قانونية أكثر تناسقاً عبر الولايات القضائية وجهات الاختصاص فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية في مجالات مثل قانون المدفوعات،[[12]](#footnote-13)فضلاً عن استخدام البيانات وخصوصيتها وأمنها.[[13]](#footnote-14) وهذا يستدعي اتباع نهج متسق ولكنه مرن، مع الاعتراف بتنوع الأطر القانونية والأدوات القانونية عبر مختلف الولايات القضائية وجهات الاختصاص.

## تاسعًا. ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية

استكشاف تطبيقات ابتكارات التكنولوجيا المالية الخاصة بخدمات البنوك المركزية، مع الحفاظ على الاستقرار المالي، والتوسع في شبكات الأمان إن دعت الحاجة إلى ذلك، وضمان تعميم السياسات النقدية الفعالة.

1. **التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية في سبيلها لإعادة تشكيل الأسواق المالية وهياكلها.** وتعمل التكنولوجيا المالية بشكل تدريجي على تجاوز الحدود بين الوسطاء الماليين والأسواق، وكذلك بين مقدمي الخدمات الرقمية الذين ينتقلون إلى الحيز المالي، والشركات المالية غير المصرفية، والبنوك. وقد تؤثر هذه التطورات والمستجدات على قدرة البنوك المركزية على تنفيذ السياسة النقدية وقدرة الهيئات الإشرافية والرقابية على حماية الاستقرار المالي، مما يفرض تحديات ويتيح فرصًا.
2. **من الضروري إجراء المزيد من الدراسة على الأثر المحتمل للتكنولوجيا المالية على تعميم السياسة النقدية وفاعلية هذه السياسة.** وفي العديد من البلدان، يتم تعميم السياسة النقدية عن طريق تغيير السعر الهامشي للسيولة- احتياطيات البنوك المركزية- المتاحة للبنوك التجارية الكبيرة، والتي بدورها تُحوّل إلى أسعار الإقراض والودائع، فضلاً عن العمل على إعادة تسعير السندات، وسعر الصرف، والأصول الأخرى. ويمكن أن تعمل ابتكارات التكنولوجيا المالية على تغيير أي جزء في هذه العملية (تعميم السياسة النقدية). ومن الممكن أن يتأثر مسار الميزانية العمومية برد فعل الأسر المعيشية والشركات على المنتجات المالية الجديدة أو طرق التسليم، وفي الوقت نفسه من الممكن إعادة صياغة مسار الإقراض البنكي من خلال التغييرات في مكون التمويل البنكي. وقد تعمل التكنولوجيا المالية على تغيير سلوك المخاطرة لدى كل من البنوك وشركات الوساطة المالية غير المصرفية مع ما يترتب على ذلك من تبعات بالنسبة لتعميم السياسة النقدية. ومن الممكن أن تؤثر التكنولوجيا المالية أيضا على دور البنوك في المدفوعات، وبالتالي يمكن أن تؤثر على حاجتها إلى سيولة البنوك المركزية. وسيحتاج واضعو السياسات إلى التفكير في أثر ابتكارات محددة في التكنولوجيا المالية، وإذا لزم الأمر- تكييف الأطر التشغيلية للسياسة النقدية لضمان التعميم الفعال.
3. **تتيح التكنولوجيا المالية للبنوك المركزية الفرصة لاستكشاف خدمات جديدة، مع ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى المخاطر الجديدة:**
   1. **تدرس بعض البنوك المركزية إمكانية إصدار "العملة الرقمية الخاصة بالبنك المركزي" (CBDC)** وهو ما يعكس قضايا مثل التراجع السريع في استخدام النقد في أنظمة هذه البنوك، والحفاظ على الطلب على أموال البنوك المركزية، وخفض تكلفة طبع النقود، وتحسين الشمول المالي من خلال خفض تكاليف المعاملات. وقد يكون لتصميم العملة الرقمية الخاصة بالبنك المركزي من جانب البنوك المركزية تداعيات على مصادر تمويل البنوك التجارية في المستقبل، وهي قضية تتطلب دراسة دقيقة.
   2. **تقوم بعض البنوك المركزية حاليًا باستكشاف تطبيقات جديدة للتكنولوجيا المالية لتحسين أنظمة المدفوعات وتوسيع نطاق سبل الوصول إليها.** ويجري حاليًا دراسة تطبيقات، مثل تقنية دفاتر الحسابات الموزعة، عن كثب للتأكد من قدرتها على زيادة كفاءة أنظمة المدفوعات ومرونتها.
   3. **من الممكن أن تصبح حماية الاستقرار المالي حافلة بالتحديات.** فمن الممكن أن تؤثر التكنولوجيا المالية على طبيعة مخاطر النظام المالي. فعلى ﺳﺑﯾل اﻟﻣﺛﺎل، ﯾﻣﮐن لأنظمة اﻟدﻓﻊ اﻟﻣﺗﻌددة اﻟﺗﻲ تعمل بتطبيقات التكنولوجيا المالية أن تعمل على تحسين مرونة ﺗدﻓﻘﺎت اﻟﻣدﻓوﻋﺎت وﺗﻘﻟﯾل ﻣﺧﺎطر اﻷطراف المناظرة، ﻟﮐن من الممكن أيضًا أن تعمل على زيادة المخاطر في أوقات الشدة والعسر. وعلى نحو مماثل، قد تكون هناك حاجة إلى توسيع نطاق عملية تحديد ما يمثل كيانًا مهمًا للنظام، من منظور الاستقرار، ليس فقط لمجموعة أوسع من المؤسسات المالية غير المصرفية ولكن أيضًا، إن أمكن، بالنسبة للكيانات التي تقدم البنية التحتية الحساسة في مجال التكنولوجيا المالية.
   4. **قد يحتاج الأمر إلى إعادة النظر في المساندة التي تقدمها البنوك المركزية وفي دورها "كملاذ أخير لتقديم القروض" في أوقات الأزمات.** ومن الممكن أن تؤدي أنشطة التكنولوجيا المالية إلى تحقيق اللامركزية وتحويل الأنشطة خارج محيط القطاع المصرفي التقليدي. وعلى الرغم من أن هذه التحولات ليست ظاهرة جديدة، فإن السرعة والكثافة التي تحدث بها هذه التطورات والمستجدات تثير مشكلات للبنوك المركزية وجهات الإشراف والرقابة المالية، وكذلك الجهات الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار- ويشمل ذلك أي حاجة محتملة لإجراء تعديلات على أطرها التشريعية والتنظيمية.
   5. **قد يلزم النظر بعين الاعتبار أيضًا في الآثار الخاصة بترتيبات شبكة الأمان المالي الأخرى**. ويمكن أن يشمل ذلك تحليل طبيعة تأمين "الودائع"، فضلاً عن نطاقها وتغطيتها، والمسائل المتعلقة بإدارة الأزمات، والحلول المقدمة من شركات التكنولوجيا المالية بشأن الأنظمة المالية.

## عاشرًا. تطوير بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها

تطوير بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها بحيث تتسم هذه المنافع بالمرونة والقدرة على مجابهة أي اعطال أو تشويش، وتعمل على تدعيم الثقة في النظام المالي من خلال حماية سلامة البيانات والخدمات المالية.

1. **من الضروري وجود بنية تحتية قوية للبيانات المالية لتوفير المرونة التشغيلية والحفاظ على الثقة.** وتساعد المعايير القوية الخاصة بالمرونة التشغيلية المشاركين في السوق والبنى التحتية على الصمود والتعافي بسرعة من الاضطرابات والأعطال، وبالتالي دعم الثقة في استمرارية الخدمات والحفاظ على الأمان والسلامة ونزاهة وسلامة النظام المالي.
2. تعمل ابتكارات التكنولوجيا المالية على زيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والمخاطر التشغيلية التي يجب إدارتها بعناية. وتعتبر هياكل الحوكمة الفعالة وعمليات إدارة المخاطر مهمة لتحديد وإدارة المخاطر المرتبطة باستخدام التكنولوجيا المالية. ويؤدي الاعتماد الأكبر على هذه التقنيات إلى مخاطر تشغيلية جديدة والمزيد من الاعتماد المتبادل بين مقدمي الخدمات (المؤسسات المالية، ومقدمي خدمات التكنولوجيا، وغيرهما) مما قد يهدد المرونة التشغيلية للبنى التحتية المالية وتلك الخاصة بالبيانات. وتشترك المؤسسات المالية بشكل متزايد في تقديم الدعم التشغيلي للخدمات المالية القائمة على التكنولوجيا مع مقدمي الخدمات من الغير أو تكليف مصادر خارجية للقيام بهذه الأعمال (أي تعهيد الخدمات للغير). وفي مثل هذه الحالات، تظل المخاطر ذات الصلة بهذه العمليات وتقديم الخدمات المالية مرتبطة بالموظفين. ونظرًا لأن العديد من شركات تقديم الخدمة الخارجية لا تخضع للإطار التنظيمي، فإن التركيز المتزايد على إدارة المخاطر التشغيلية وضمان وجود ترتيبات قوية للتعهيد (الاستعانة بمصادر خارجية) أمر أساسي للحفاظ على الاستقرار المالي.
3. **قد تزيد وفورات الحجم من مخاطر التركز.** وربما تعمل وفورات الحجم على زيادة تضافر الجهود بين الشركات المالية أو مقدمي الخدمات من الغير، مما يزيد من الترابط، ويزيد من احتمال مخاطر التركز والشبكات. ومن شأن تقديم خدمات البنية التحتية الرئيسية من جانب شركة مهيمنة أو عدد قليل من الشركات المهيمنة خلق مخاطر (سواء على المستوى المحلي أو عبر الحدود)، ومن الضروري إدارة هذه المخاطر بعناية ومعالجتها عن طريق تبادل المعلومات والتعاون والسياسات التحوطية الكلية عند الحاجة.
4. **الأهمية القصوى للأمن السيبراني (الإلكتروني).** يعد الأمن السيبراني (الإلكتروني) عنصراً حيوياً في المرونة التشغيلية بوجه عام نظرًا لأننا ندرك أن مقدار قوة البنية التحتية للخدمات المالية هو نفس مقدار قوة أضعف رابط. وتؤدي زيادة رقمنة الخدمات المالية التي يشجعها الابتكار المالي إلى التشديد على أهمية الأمن السيبراني (الإلكتروني) القوي. وبالتالي، من المهم دمج الأمن السيبراني (الإلكتروني) بالكامل في تطوير العمليات الجديدة منذ البداية. وهناك حاجة إلى معايير قوية لتحقيق الحد الأدنى من المرونة الإلكترونية عبر سلسلة إمداد الخدمات المالية بأكملها للحفاظ على أمن وسلامة النظام المالي وسلامة البيانات.
5. تعتبر الخطط القوية لاستمرارية العمل وخطط التعافي القوية في غاية الأهمية. ويتمثل العنصر الرئيسي للمرونة القوية في القدرة على الصمود والمجابهة والتعافي السريع من أي أعطال تشغيلية. وهذا يتطلب وجود أنظمة احتياطية قوية، وخطط استجابة للحوادث، وترتيبات يجري اختبارها بانتظام مع سيناريوهات واقعية لحالات الإخفاق.
6. من شأن زيادة وتيرة رقمنة الخدمات المالية إحداث زيادة في الحاجة إلى أطر قوية لحماية البيانات الفردية والمؤسسية. ومع تمكن المزيد من الكيانات من الوصول إلى قدر كبير من البيانات الشخصية والبينات التي تمثل حقوق ملكية، فإن جهود التوصل إلى هذه المعلومات على نحو غير مشروع ستزيد. وتعتبر أطر حوكمة البيانات القوية ضرورية للحفاظ على ثقة المستخدمين والاستفادة من المنافع المتأتية من التكنولوجيا المالية. وتتضمن المكونات والعناصر المهمة لهذه الأطر ما يلي: (1) وضوح ملكية البيانات؛ (2) إجراءات وقائية لحماية سرية البيانات وإتاحتها وسلامتها، مع التشجيع على تبادل المعلومات التنظيمية على نحو ملائم؛ (3) اعتبارات الخصوصية؛ (4) الاستخدام الأخلاقي للبيانات. وستكون هناك حاجة إلى عمليات وإجراءات لضمان قيام العناصر المعنية برقابة ومعالجات البيانات بتنفيذ آليات فعالة لحماية البيانات والمساءلة عن انتهاكات البيانات.
7. **قد تكون الخطوات التالية مفيدة للسلطات والجهات المختصة لتعزيز المرونة التشغيلية:** 
   1. تشجيع الشركات المالية ومقدمي خدمات التكنولوجيا على دمج الأمن السيبراني (الإلكتروني) وإدارة المخاطر التشغيلية ضمن إطار إدارة المخاطر على نطاق المؤسسة وتشجيع تطبيق المعايير الفنية بشأن الأمن السيبراني (الإلكتروني) والمعلوماتي. والاعتماد على معايير الصناعة التي تصدرها الهيئات المعنية بوضع المعايير لتحديد التوقعات الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية والحوكمة التي تشمل رصد ومتابعة الامتثال للمتطلبات التنظيمية السارية عند طرح منتجات جديدة.
   2. تشجيع الترتيبات القوية الخاصة بالتعهيد (الاستعانة بمصادر خارجية) التي تتناول الاعتماد على التكنولوجيا وتطبق مبادئ ومعايير قوية للتعافي من الكوارث وتحقيق استمرار الأعمال وذلك فيما يخص البنية التحتية الرقمية. ويجب أن يكون لدى الأطراف الفاعلة في السوق عمليات وإجراءات قوية للعناية الواجبة (الفحص الشامل والنافي للجهالة)، وإدارة المخاطر، ورصد ومتابعة أي عملية يتم تعهيدها إلى جهة خارجية. ويجب أن تحدد العقود مسؤوليات كل طرف ومستويات الخدمة المتفق عليها وحقوق أعمال المراجعة.
   3. رصد ومتابعة، وإدارة مخاطر الركز المحلية وعبر الحدود نظرًا لأن وفورات الحجم يمكن أن تؤدي إلى تزايد أهمية الشركات المالية أو التكنولوجية الكبيرة في تقديم خدمات البنية التحتية الرئيسية، مما يزيد من قابلية التأثر بأعطال النظام.
   4. ضمان وجود أطر قوية لحوكمة البيانات لمعالجة قضايا ملكية البيانات وخصوصيتها وسريتها وسلامتها وإتاحتها والاستخدام الأخلاقي لها. وتتمثل الأولويات في حماية بيانات المستهلكين والبيانات المؤسسية وسلامة البنية التحتية لصناعة الخدمات المالية.
   5. قد تكون هناك حاجة إلى قدرات إضافية ومهارات متخصصة للإشراف على المخاطر التشغيلية ومخاطر الأمن السيبراني (الإلكتروني).

## حادي عشر. تشجيع التعاون الدولي وتبادل المعلومات

تشجيع التعاون الدولي القوي عبر المجتمع التنظيمي العالمي لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات لمساندة إطار تنظيمي فعال.

1. **نظراً لأن التقنيات الجديدة تعمل بشكل متزايد عبر الحدود، فإن التعاون الدولي في غاية الأهمية لضمان وجود ضوابط فعالة تهدف إلى تعزيز الفرص والحد من المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن الاختلاف في الأطر التنظيمية.** ويمكن أن يؤدي عدم التجانس في المجتمع الدولي إلى هجرة النشاط إلى بلدان وجهات اختصاص ولائي تتسم بأن الضوابط التنظيمية فيها أقل صرامة في إطار سباق نحو القاع من شأنه تقويض الضوابط التنظيمية على المستوى الوطني. ومن شأن زيادة التنسيق بين الأطر التنظيمية الوطنية أن يساعد في تحقيق تكافؤ الفرص وتسهيل اعتماد تقنيات مبتكرة في الخدمات المالية على نطاق عالمي.
2. **من شأن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المساعدة في تقديم التوجيهات والإرشادات بشأن الأطر التنظيمية الأكثر فاعلية، مع مراعاة ظروف البلد المعني.** وتحتل المؤسسات التي لديها هيكل عضوية يضم بلدانًا من جميع أنحاء العالم، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وضعًا جيدًا لجمع المعلومات من جميع البلدان، كما أنها تفكر في احتياجات البلدان الأعضاء وأهدافها على مختلف مستويات التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي. ويجري بالفعل اتخاذ نهج عالمي من قبل الجهات المعنية بوضع المعايير الدولية في بعض المجالات المحددة، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسلامة السوق، وحماية المستهلك.
3. **بمقدور البلدان مساندة التعاون الدولي، والاستفادة من عضويتها في المؤسسات المالية الدولية التي منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والهيئات المعنية بوضع المعايير، وذلك من خلال:** 
   1. تبادل الآراء والخبرات مع بعضهما البعض ومع القطاع الخاص بشأن التطورات في مجال التكنولوجيا المالية والاستجابات القطرية من خلال الاستعانة بالمنتديات الدولية كمنابر للتواصل، وبناء الخبرات والقدرات والمساهمة في التأثير على الأجندة العالمية.
   2. رصد ومتابعة أعمال الربط المتزايدة على صعيد الأنظمة المالية محليًا ودوليًا على حد سواء، وتبادل المعلومات، وتعزيز التواصل عبر البلدان.
   3. الاستعداد لتكييف الاستجابات على صعيد السياسات كي تعكس تطور النظام المالي وإمكانية تعديله (على سبيل المثال، مخاطر حماية المستهلك، ومخاطر الاستبعاد المالي، ومخاطر النظام، وقضايا الاستقرار المالي بما في ذلك القضايا الناشئة عن تدفقات رأس المال).
   4. رصد ومتابعة تطورات ومستجدات السوق العالمية والقضايا والمخاطر الناشئة، بما في ذلك الفرص والتحديات التي تواجه التطور والشمول الماليين، وتعطل هياكل السوق ونماذج أنظمة الأعمال الخاصة بمقدمي الخدمات المالية الحاليين لضمان كفاية البيئة التنظيمية.
   5. بناء القدرات الفنية والتنظيمية من خلال المشاركة في البرامج الدولية للتدريب والتعلم بين الأقران.

## ثاني عشر. تعزيز المراقبة الجماعية للنظام النقدي والمالي الدولي

تعزيز المراقبة الجماعية للقطاع المالي وتكييف وتطوير السياسات لدعم النمو العالمي الشامل للجميع والتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الاستقرار المالي الدولي في بيئة سريعة التغير.

1. **يعتبر تعزيز النمو الشامل للجميع وتعميم الخدمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي من الأهداف الرئيسية للسياسات العالمية التي تدعمها الهيئات الدولية.** وفي مواجهة التغير التكنولوجي السريع، ومع تقديم الخدمات المالية، سيكون التحدي الرئيسي هو تعزيز المشورة الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن السياسات التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دعما لهذه الأهداف، لا سيما على ضوء ما لها من آثار محتملة محلية وعابرة للحدود. وتتسم الخبرات القطرية بشأن السياسات بأنها محدودة، ويجري تطوير أوضاع السياسات تدريجيا، مع اتباع نُهج سياسات مختلفة في بعض الأحيان. ويمثل هذا فرصة مهمة لتبادل المعرفة والخبرة ولتعزيز التعاون على صعيد السياسات بشأن تحديد فرص التكنولوجيا المالية، وكذلك لإدارة الآثار غير المباشرة الناجمة عن ذلك ومخاطر النظام.
2. **يمكن أن تغيّر ابتكارات التكنولوجيا المالية المشهد بالنسبة لمعاملات الادخار والمعاملات عبر الحدود**- مما يؤثر على كل من تدفقات رأس المال والحساب الجاري من خلال تقديم طرق جديدة للادخار والإقراض وذلك عن طريق السماح بخدمات أسرع وتيرة وأرخص تكلفة، وقد يكون عن طريق تقليل تكلفة الامتثال للوائح العابرة للحدود. ومن الضروري تحديد، ورصد ومتابعة، وتقييم أي تغييرات في طبيعة وحجم وهيكل تدفقات رأس المال الناتجة عن ذلك. ومن شأن خدمات التكنولوجيا المالية العمل على زيادة الترابط وتضخيم الآثار غير المباشرة وإحداث تقلبات في تدفقات رأس المال؛ وتغيير الجاذبية النسبية للعملات؛ والحد من فاعلية تدابير تدفقات رأس المال. وبصورة أعم، قد تعمل التكنولوجيا المالية على تيسير جمع البيانات لأغراض المراقبة، ولكنها قد تفرض تحديات بسبب عدم الكشف عن الهوية والطبيعة اللامركزية للمدفوعات.
3. **يتطلب التلاشي المتزايد للحدود- سواء أكانت مؤسسية أم مكانية- بالنسبة لمصدر ووجهة التدفقات الدولية دراسة أعمق وأوثق.** وتتيح وجهة النظر المؤسسية لصندوق النقد الدولي بشأن تحرير التدفقات الرأسمالية وإدارتها الأساس لتقديم المشورة المتسقة بشأن السياسات المتعلقة بتدفقات رأس المال. وسيستمر التطبيق بغض النظر عن التغييرات التكنولوجية. وأيًا ما كان الأمر، فإن الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية- بما في ذلك الاستخدام المتزايد للأصول المشفرة- قد تزيد من درجة تعقيد تقييم العوامل الدافعة لتدفقات رأس المال، وتقلل من فاعلية الاستجابات المحلية البحتة على صعيد السياسات؛ ومن ثم زيادة قيمة التعاون عبر الحدود بشأن السياسات للتخفيف من مخاطر تدفقات رأس المال.
4. **من الممكن أن يكون لتطورات التكنولوجيا المالية تأثيرات على الشكل المستقبلي للنظام النقدي العالمي.** وسيتمثل التغيير من الدرجة الأولى في ظهور نظام مالي عالمي يتسم بمزيد من اللامركزية والترابط، مع وجود عنصر مجهول رئيسي ألا وهو ما إذا كان مثل هذا النظام سيكون أكثر أم أقل مقاومة للصدمات. وبصورة أعم، فإن ظهور مجموعة جديدة من الأصول الرقمية، ومنها تلك التي تصدرها البنوك المركزية، يمكن أن يؤدي إلى تسريع وتيرة الانتقال إلى اقتصاد عالمي أكثر تعددية من حيث الأقطاب المسيطرة، وأن يخلق حالات من عدم اليقين بشأن تطور معاملات العملات الدولية والسيولة.
5. **تستحق الآثار المترتبة على تطورات التكنولوجيا المالية بالنسبة** **لشبكة الأمان المالي العالمية (GFSN) أيضاً مراجعة أعمق.** وإذا حدثت تغيرات في ميزان المخاطر فيما يتعلق بالاستقرار المالي العالمي، سيتعين أيضًا دراسة الآثار على شبكة الأمان المالي العالمية. وعلاوة على ذلك، إذا كان الاتجاه نحو نظام عملات دولية متعدد الأقطاب في طور التبلور، فقد يكون لذلك آثار على تطوير نطاق أوسع من الأصول الاحتياطية وآليات تجميع الاحتياطيات.
6. **هناك مجال كبير لمساعدة البلدان الأعضاء من خلال بناء القدرات والوسائل الأخرى من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى.** وتشمل مجموعة القضايا التي تتأثر بالتكنولوجيا المالية التطوير والشمول والاستقرار المالي والسلامة والضوابط المالية بالإضافة إلى حماية المستهلك والمستثمر. وثمة أداة رئيسية هي برنامج تقييم القطاع المالي المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن شأن هذه الأداة عرض تقييمات وتقديم توصيات بشأن: تطور القطاع المالي ومرونته؛ وجودة الإطار القانوني والتنظيمي والإشرافي/الرقابي؛ ووضعية الشمول المالي؛ والقدرة على إدارة الأزمات المالية وحلها. وتأتي توصيات برنامج تقييم القطاع المالي ضمن أنشطة تنمية القدرات وأنشطة أخرى يقوم بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حسب الملاءمة. ويجري بالفعل بذل هذه الجهود من أجل تحقيق الأمن السيبراني (الإلكتروني).
7. **تشمل أمثلة الإجراءات التي يتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والهيئات العالمية الأخرى لتعزيز المراقبة الجماعية والثنائية وتقييم تطورات ومخاطر القطاع المالي وتنفيذ أفضل الممارسات الآخذة في الظهور في بيئة تتسم بالتغير السريع ما يلي:**
   1. سد الثغرات في البيانات والإحصاءات لتعزيز رصد ومتابعة المخاطر في بيئة اقتصادية عالمية تشهد تقدمًا تكنولوجيًا سريع الوتيرة.
   2. دعم الجهود الرامية إلى تعزيز النزاهة والسلامة والمرونة المالية، بما في ذلك من خلال المشورة بشأن السياسات، وتقييم الأُطُر الخاصة بالبلدان في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنشطة تنمية القدرات.
   3. تقديم برامج تنمية القدرات والمشورة الثنائية في مجال السياسات، والحلول المالية للسلطات القطرية لمساعدتها في تعزيز أطرها القانونية والتنظيمية والإشرافية والرقابية بما يتفق مع نطاق اختصاص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويشمل ذلك الأطر التي تنظم عمل البنوك المركزية والضوابط المالية، والإعسار، والمدفوعات، وأنظمة تسوية الأوراق المالية؛ والضرائب، والتطوير والشمول المالي لكل من الأسر المعيشية والشركات، وحماية المستهلك والمستثمر.
   4. تقديم المشورة بشأن إدارة المخاطر المحتملة على الميزانيات العمومية للقطاع العام (على سبيل المثال، الالتزامات المالية المحتملة) وتحليل فاعلية السياسات التحوطية الكلية في التخفيف من مخاطر النظام الجديدة من خلال أعمال المراقبة الثنائية والمتعددة الأطراف.
   5. تعزيز أنشطة تنمية القدرات المتعلقة بالابتكارات التكنولوجية والمالية، ويشمل ذلك الأمن السيبراني (الإلكتروني)، والاستفادة من الشراكات الإستراتيجية مع البلدان المانحة.
   6. تقييم آثار التكنولوجيا المالية على تدفقات رأس المال وطبيعة الآثار غير المباشرة عبر الحدود والسياسات ذات الصلة، ويشمل ذلك وتيرة وتسلسل تحرير التدفقات الرأسمالية للحفاظ على المكاسب الجماعية الناجمة عن الانفتاح بما يتماشى مع وجهة النظر المؤسسية لصندوق النقد الدولي وممارسات البنك الدولي.
   7. تقييم الآثار المترتبة على استخدام التكنولوجيا المالية بالنسبة للنظام النقدي الدولي بهدف مساندة تفعيله على نحو يتسم بالكفاءة في سياق الابتكارات السريعة التي تؤثر على كل من الاقتصادات المحلية والعالمية (على سبيل المثال، تلاشي الحواجز أمام الدخول إلى السوق وتأثيرات الشبكة على المدفوعات عبر الحدود)، مع التركيز على قضايا مثل تعديل سعر الصرف وتراكم الاحتياطيات وإعادة التوازن العالمي.
   8. الحفاظ على شبكة أمان مالي عالمية قوية وفعالة، ويشمل ذلك ترتيبات التمويل الإقليمية، مع التركيز على احتياجات البلدان والحد من اختلال التوازن على الصعيد العالمي، ومنع انتشار الآثار السلبية، وفي الوقت نفسه النظر بعين التدبر في التأثير المحتمل للتكنولوجيا المالية على تقلبات وحجم وتكوين التدفقات والقنوات الجديدة لأنظمة المدفوعات عبر الحدود.
   9. التنسيق المُسبق للتصدي للمخاطر العالمية واستغلال الفرص العالمية. وتشجيع أعمال الإشراف والرقابة الأكثر فاعلية وأطر الحلول العابرة للحدود التي تتسم بالمصداقية، وتعزيز السياسات والأسس الاقتصادية من خلال المراقبة الثنائية والمتعددة الأطراف الأكثر فاعلية (على سبيل المثال، استخدام تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وتحليلات البيانات الكبيرة في المراقبة) والتعاون في مجال السياسات بشأن الآثار غير المباشرة ومخاطر النظام، وكذلك مساعدة البلدان على تعزيز الاستعداد للأزمات لمواجهة المخاطر الناجمة عن أشكال جديدة من التدفقات المثيرة للاضطرابات.

**الجدول 1. تقارير التكنولوجيا المالية التي أعدتها منتديات دولية مختارة وهيئات معنية بوضع المعايير**

27 مجموعة البنك الدولي

|  |
| --- |
| مجلس الاستقرار المالي |
| يحلل تقرير يونيو/حزيران 2017 الصادر بعنوان "[آثار الاستقرار المالي الناجمة عن استخدام التكنولوجيا المالية](http://www.fsb.org/wp-content/uploads/R270617.pdf)" التداعيات المحتملة على الاستقرار المالي، والناجمة عن استخدام التكنولوجيا المالية بهدف تحديد القضايا الإشرافية والرقابية والتنظيمية التي تستحق اهتمام السلطات والجهات المعنية. ويحدد هذا التقرير 10 مجالات، يُنظر إلى 3 منها بوصفها أولويات للتعاون الدولي: (أ) إدارة المخاطر التشغيلية من مقدمي الخدمات من الغير؛ (ب) تخفيف المخاطر السيبرانية (الإلكترونية)؛ (ج) رصد ومتابعة المخاطر المالية الكلية التي قد تنشأ مع زيادة أنشطة التكنولوجيا المالية. وتتضمن الأعمال الأخرى التي أجريت مؤخراً بشأن التكنولوجيا المالية (أ) تقرير نوفمبر/تشرين الثاني 2017 "[الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في الخدمات المالية](http://www.fsb.org/wp-content/uploads/P011117.pdf)" الذي يتناول الآثار على الاستقرار بسبب الاستخدام المتنامي للذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في الخدمات المالية؛ (ب) تقرير مايو/أيار 2017 بعنوان "[الائتمان باستخدام التكنولوجيا المالية: هيكل السوق ونماذج أنشطة الأعمال والتداعيات على الاستقرار المالي](https://www.bis.org/publ/cgfs_fsb1.pdf)"، وقد تم نشر هذا التقرير بالتعاون مع اللجنة المعنية بالنظام المالي العالمي، وهذا التقرير يسلط الضوء على الآثار المترتبة على الاستقرار المالي في حالة نمو نشاط الائتمان باستخدام التكنولوجيا المالية ليمثل حصة كبيرة من إجمالي الائتمان. وتتضمن المنافع المحتملة الوصول إلى مصادر تمويل بديلة للمقترضين، ومعدلات تركز أقل للائتمان في النظام المصرفي التقليدي، والضغط على البنوك القائمة لتكون أكثر كفاءة في توفير الائتمان (التسهيلات الائتمانية والقروض). وقد تنشأ مخاوف وشواغل تتعلق بالنظام، مثل معايير الإقراض الأكثر ضعفًا، وتقديم المزيد من التسهيلات الائتمانية والقروض المسايرة للدورة الاقتصادية. كما يفرض نشاط الائتمان باستخدام التكنولوجيا المالية تحديات على المحيط التنظيمي وأعمال الرصد والمتابعة للنشاط الائتماني من قبل السلطات المعنية؛ (ج) تقرير أكتوبر/تشرين الأول 2017 وهو "[تقرير موجز عن ضوابط الأمن السيبراني/الإلكتروني في القطاع المالي، والإرشادات والممارسات الإشرافية](http://www.fsb.org/wp-content/uploads/P131017-1.pdf)"، ويعرض هذا التقرير نتائج أعمال تقييم بشأن ضوابط الأمن السيبراني (الإلكتروني)، وممارسات التوجيه والإشراف. |
| لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف |
| يقيم تقرير فبراير/شباط 2018 بعنوان ["الممارسات السليمة بشأن آثار تطورات التكنولوجيا المالية على البنوك والجهات الرقابية عليها](https://www.bis.org/bcbs/publ/d431.pdf)" كيف يمكن أن تؤثر "التكنولوجيا المالية" على الصناعة المصرفية وأنشطة الجهات الرقابية على البنوك في المدى القريب وفي المدى المتوسط. ويتم النظر بعين الاعتبار في العديد من السيناريوهات المحتملة المستقبلية مع مخاطرها وفرصها المحددة. وتشير الملاحظات الحالية إلى أن الاعتماد السريع للتقنيات الداعمة وظهور نماذج أنشطة أعمال جديدة يشكل تحديًا متزايدًا للبنوك القائمة في جميع سيناريوهات الصناعة المصرفية التي يتم النظر فيها تقريبًا. ويحدد هذا التقرير 10 آثار وملاحظات رئيسية بشأن المسائل الإشرافية والرقابية. وتتضمن الأعمال السابقة التي أجرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية والمتعلقة بالتكنولوجيا المالية والتي ما زالت قائمة (أ) تقرير يونيو/حزيران 2011 بعنوان "[مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية](https://www.bis.org/publ/bcbs195.pdf)" ويصف هذا التقرير 11 مبدأً لإدارة المخاطر التشغيلية على نحو سليم، وتغطي هذه المبادئ 3 مجالات رئيسية: الحوكمة، وبيئة إدارة المخاطر، ودور الإفصاح (ب) تقرير فبراير/شباط 2005 بعنوان "[التعهيد في الخدمات المالية](https://www.bis.org/publ/joint12.pdf)"، ويستند هذا التقرير إلى مبادئ رفيعة المستوى بشأن التعهيد (الاستعانة بمصادر خارجية) تم وضعها من خلال المنتدى المشترك لتسليط الضوء على كيف أن معدلات الابتكار في تكنولوجيا المعلومات بوتيرة سريعة والاعتماد المتزايد على مقدمي الخدمات الخارجيين قد يؤدي إلى مشاكل في النظام ما لم تكن هناك قيود وضوابط ملائمة محكومة بمزيج من التأثيرات السوقية والتنظيمية؛ (ج) تقرير يوليو/تموز 2003 بعنوان "[مبادئ إدارة المخاطر الخاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية](https://www.bis.org/publ/bcbs98.pdf)" ويحدد هذا التقرير 14 مبدأً لمساعدة المؤسسات المصرفية في توسيع نطاق سياساتها وإجراءاتها الحالية المعنية بالإشراف على المخاطر ومراقبتها بهدف تغطية أنشطتها المصرفية الإلكترونية. |

|  |
| --- |
| المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية  مجموعة البنك الدولي **30** |
| يسلط التقرير الصادر في فبراير/شباط 2017 الصادر بعنوان "[تقرير بحثي حول التكنولوجيا المالية](http://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD554.pdf)" الضوء على تزايد نقاط التلاقي بين التكنولوجيا المالية وضوابط سوق الأوراق المالية، ويصف تأثير ذلك على المستثمرين والخدمات المالية، ويحلل الفرص والمخاطر التي تقدمها كل تقنية من هذه التقنيات الجديدة للمستثمرين، وأسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية الخاصة بها. وتتضمن الأعمال الأخرى التي تم القيام بها في الآونة الأخيرة ما يلي: (أ) تقرير ديسمبر/كانون الأول 2016 بعنوان "[تحديث لتقرير مسح استقصائي صادر عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بشأن أدوات المشورة الآلية](http://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD552.pdf)"، ويخلص هذا التقرير إلى أن التطوير المستمر للأدوات الآلية الخاصة باستشارات الاستثمار يتطلب أعمال رصد ومتابعة مستمرة لمساعدة الجهات التنظيمية على فهم تأثيرها على تقديم المشورة في مجال الاستثمار لعملاء التجزئة. ويتضمن هذا التقرير أيضًا نظرة عامة على التدابير التنظيمية والتوجيهات التي اعتمدها بعض المشاركين في المسح الاستقصائي، (ب) وتقرير ديسمبر/كانون الأول 2015 بعنوان ["آليات من أجل مراكز التداول لإدارة مخاطر التداول الإلكتروني وخطط استمرارية الأعمال على نحو فعال"](http://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD522.pdf) ويستكشف هذا التقرير التدابير التي يتم استخدامها في مراكز وفعاليات التداول (تبادل الأوراق المالية) لمعالجة المخاطر التي تشكلها التقلبات الشديدة. ويخلص هذا التقرير إلى أن هذه الآليات يمكن أن تكون وسيلة فعالة لمراكز التداول للتخفيف من آثار التقلبات الشديدة وممارسة التداول على نحو منتظم، (ج) وتقرير أبريل/نيسان 2013 بعنوان "[التحديات التكنولوجية التي تواجه المراقبة الفعالة للسوق: قضايا وأدوات تنظيمية](http://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD412.pdf)"، ويحدد هذا التقرير عددًا من الأسئلة للتشاور، كما يوضح التوصيات المقترحة لمساعدة السلطات المعنية بالسوق في مواجهة التحديات التي تظهر فيما يتعلق بتحسين قدرات المراقبة على أساس الأسواق المشتركة والأصول المشتركة وتحقيق فائدة أكبر لسلطات السوق من خلال البيانات التي يتم جمعها لأغراض المراقبة، (د) وتقرير أكتوبر/تشرين الأول 2011 بعنوان "[القضايا التنظيمية الناجمة عن أثر التغييرات التكنولوجية على سلامة الأسواق وكفاءتها](https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD361.pdf)"، ويقدم هذا التقرير أربع توصيات من شأنها تشجيع سيولة الأسواق وكفاءتها، وشفافية الأسعار، وجودة التنفيذ من جانب المستثمرين في بيئة مهترئة. ويحدد هذا التقرير القضايا والمخاطر الرئيسية الممكنة بسبب هياكل الأسواق القائمة أو التي يجري تطويرها، ويصف كيف ينبغي التعامل مع هذه المخاطر، (ه) تقرير يوليو/تموز 2009 بعنوان "[مبادئ التعهيد حسب الأسواق](https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD299.pdf)"، ويحدد هذا التقرير العوامل التي ينبغي لمشغلي السوق النظر فيها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن تعهيد العمليات أو الخدمات أو الوظائف للغير ولمن يتم التعهيد، وقد تم تصميم هذه المبادئ لمساعدة سلطات السوق في إشرافها على هذه الترتيبات. |
| الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين |
| يسلط تقرير فبراير/شباط 2017 الصادر بعنوان ["تطورات التكنولوجيا المالية في صناعة التأمين"](https://www.iaisweb.org/page/news/other-papers-and-reports/file/65625/report-on-fintech-developments-in-the-insurance-industry) الضوء على الآثار المحتملة للتكنولوجيا المالية على تنافسية قطاع التأمين، وخيارات المستهلكين، والترابط، وسلامة نماذج أنشطة الأعمال، والإشراف والرقابة من جانب الجهات التنظيمية. كما يتناول التقرير التحديات والفرص التي تواجهها مؤسسات الرقابة على التأمين في بيئة تأمين سريعة التغير. ويحلل هذا التقرير التأثير المحتمل للتكنولوجيا المالية على أساس ثلاثة سيناريوهات: نجاح الموظفين في الحفاظ على العلاقة مع العملاء؛ وتفتت سلسلة القيمة الخاصة بنشاط التأمين مع عدم السيطرة على الموظفين المعنيين؛ وقيام شركات التكنولوجيا الكبرى بإزاحة شركات التأمين التقليدية. |
| **فريق العمل المالي (فاتف)** |
| يعمل فريق العمل المالي (فاتف)، وهو الجهة المعنية بوضع معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على نحو نشط في متابعة التطورات والمستجدات في مجال خدمات ومنتجات المدفوعات الجديدة، كما قام في الآونة الأخيرة بهذه الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية. وقام بشكل ملحوظ برصد اتجاهات وأنماط غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي قد تعرضها المنتجات والأنشطة الجديدة، وأصدر توجيهات بشأن تنفيذ معيار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بخدمات ومنتجات المدفوعات الجديدة والتكنولوجيا المالية. وقد أعرب فريق العمل المالي عن دعمه القوي للابتكار المالي المسؤول بما يتماشى مع معيار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعتبر المشاركة مع مجتمع التكنولوجيا المالية والإشراف التنظيمي إحدى أولويات فاتف، وقد نظم فاتف عددا من اجتماعات المائدة المستديرة واللقاءات والمنتديات التي شارك فيها ممثلون من هذا المجتمع لتطوير حوار بناء. وتتضمن التقارير والمعايير والإرشادات التي صدرت مؤخرًا عن فاتف (أ) [المعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال/محاربة تمويل الإرهاب ــ توصيات فاتف](http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/internationalstandardsoncombatingmoneylaunderingandthefinancingofterrorismproliferation-thefatfrecommendations.html)؛ (ب) [إرشادات بشأن نهج يستند إلى المخاطر إزاء البطاقات المدفوعة مسبقاً، والمدفوعات من خلال الهاتف المحمول، وخدمات الدفع عبر الإنترنت، يونيو/حزيران 2013](http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/rba-npps-2013.html)؛ (ج) العملات الافتراضية ــ تعريفات أساسية، والمخاطر المحتملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (تقييم مبدئي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تنجم عن خدمات ومنتجات الدفع بالعملات الافتراضية؛ (د) [إرشادات بشأن نهج يستند إلى المخاطر إزاء العملات الافتراضية، يونيو/حزيران 2015](http://www.fatf-gafi.org/documents/riskbasedapproach/documents/guidance-rba-virtual-currencies.html?hf=10&b=0&s=desc(fatf_releasedate)). |
| **اللجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للأسواق** |
| يتناول التقرير الصادر في مارس/آذار 2018 بعنوان "[العملات الرقمية للبنوك المركزية](https://www.bis.org/cpmi/publ/d174.pdf)" مع لجنة الأسواق نوعين من العملة الرقمية للبنوك المركزية: عملة معاملات الجملة التي تقتصر على مؤسسات مالية مختارة، وعملة عامة متاحة للجمهور لأغراض عامة. ويحلل هذا التقرير الآثار المترتبة على كلا النوعين في ثلاثة مجالات أساسية للبنوك المركزية: المدفوعات، وتنفيذ السياسة النقدية، والاستقرار المالي. ويهدف التقرير الصادر في فبراير/شباط 2018 بعنوان "[مدفوعات التجزئة عبر الحدود](https://www.bis.org/cpmi/publ/d173.pdf)" إلى تقديم رؤية شاملة لمدفوعات التجزئة عبر الحدود وفهم أوسع نطاقًا للقضايا والتحديات العامة في سوق مدفوعات التجزئة عبر الحدود. كما يناقش عددًا من البدائل التي ظهرت لنموذج البنك المراسل القائم، ويشمل ذلك ربط البنى التحتية المحلية للمدفوعات؛ والتوسع في أنظمة الملكية المغلقة عبر الحدود؛ وآليات "الأقران (الأطراف المناظرة)" بناءً على تقنية دفاتر الحسابات الموزعة. ويعترف هذا التقرير بأن هذه البدائل لا تزال ناشئة، وعلينا أن ننتظر لنرى هل بإمكانها تقديم حلول سليمة وقابلة للتطبيق لتحقيق تحسن شامل. ويحث التقرير الصادر في فبراير/شباط 2017 بعنوان "تقنية" البنوك المركزية والسلطات والجهات المعنية الأخرى بشدة على موازنة مخاطر استخدام قاعدة البيانات المتسلسلة وتقنيات دفاتر الحسابات الموزعة الأخرى في المدفوعات، والمقاصة، والتسوية مقابل التكلفة المحتملة ووفورات كفاءة العمل التي تتيحها هذه التقنية. ويركز هذا التقرير على آثار هذه التقنية على الكفاءة والسلامة والأسواق المالية بوجه عام. كما يحتوي على مجموعة من الأسئلة الرئيسية التي قد تكون مفيدة للسلطات وغيرها من الجهات المعنية كي تتناولها بعين الاعتبار عند النظر في ترتيبات تقنية دفاتر الحسابات الموزعة. ويناقش التقرير الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 بعنوان "[العملات الرقمية](https://www.bis.org/cpmi/publ/d137.pdf)" العوامل التي يُحتمل أن تكون ذات صلة بتطوير واستخدام العملات الرقمية ودفاتر الحسابات الموزعة؛ ويتناول بعين الاعتبار الآثار الممكنة- المخاطر والفرص - التي تهم البنوك المركزية والتي تنشأ عن هذه الابتكارات ويوصي هذا التقرير بأن تواصل البنوك المركزية رصد ومتابعة وتحليل آثار هذه التطورات والمستجدات. |
| **الشراكة العالمية للاشتمال المالي التابعة لمجموعة العشرين** |
| يتناول التقرير الصادر في 2016 بعنوان "[المبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين لتعميم الخدمات المالية الرقمية](https://www.gpfi.org/sites/default/files/documents/G20%20High%20Level%20Principles%20for%20Digital%20Financial%20Inclusion%20-%20Full%20version-.pdf)" الخدمات المالية الرقمية مع الإشراف والرقابة على نحو فعال (التي يمكن أن تعمل من خلال التكنولوجيا الرقمية) بوصفها بالغة الأهمية في سد الفجوات التي لا تزال قائمة في الشمول المالي. وبناء على مبادئ مجموعة العشرين للاشتمال المالي القائم على الإبداع والابتكار، سيتم وضع 8 مبادئ تمثل الأساس لخطط العمل القطرية التي تعكس السياق القطري والظرف الوطنية للبلد المعني بهدف الاستفادة من الإمكانات الهائلة التي تتيحها التقنيات الرقمية لتعزيز الاشتمال المالي. |

**32** مجموعة البنك الدولي

1. يمكن الاطلاع على ورقة المعلومات الأساسية التي تشرح وتكمل هذه الأجندة الواردة في الملحق 1 في المرفق 1من هذه الوثيقة المبدئية. [↑](#footnote-ref-2)
2. تم استخدام تعريفات مختلفة للتكنولوجيا المالية من جانب الهيئات الدولية والسلطات الوطنية. وبناءً عليه، تعتمد هذه الوثيقة تفسيرًا واسع النطاق للتكنولوجيا المالية لتوصيف جوانب التقدم في التكنولوجيا التي من المحتمل أن تحدث تحولات في تقديم الخدمات المالية، وتحفيز تطوير نماذج عمل وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة. وتم اعتماد تعريف واسع النطاق لتدعيم الاعتبارات رفيعة المستوى لهذه الأجندة، مع الإقرار بوجود اختلافات في الفرص والمخاطر المتأتية من الجوانب المختلفة للتقدم التكنولوجي. [↑](#footnote-ref-3)
3. تم استخدام تعريفات مختلفة للتكنولوجيا المالية من جانب الهيئات الدولية والسلطات الوطنية. وبناءً عليه، تعتمد هذه الوثيقة تفسيرًا واسع النطاق للتكنولوجيا المالية لتوصيف جوانب التقدم في التكنولوجيا التي من المحتمل أن تحدث تحولات في تقديم الخدمات المالية، وتحفيز تطوير نماذج عمل وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة. وتم اعتماد تعريف واسع النطاق لتدعيم الاعتبارات رفيعة المستوى لهذه الأجندة، مع الإقرار بوجود اختلافات في الفرص والمخاطر المتأتية من الجوانب المختلفة للتقدم التكنولوجي. [↑](#footnote-ref-4)
4. يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام. [↑](#footnote-ref-5)
5. انظر الجدول 1 للحصول على ملخص تقارير التكنولوجيا المالية عن طريق اختيار المنتديات الدولية والهيئات المعنية بوضع المعايير. [↑](#footnote-ref-6)
6. يشار إلى مصطلحات "العدل" و "الشفافية" و "تستند إلى المخاطر" عادةً من جانب الهيئات المعنية بوضع المعايير، وقد تم اعتمادها في المعايير ذات الصلة، مثل مبادئ اللجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للأسواق والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية الخاصة بالبنية التحتية للأسواق المالية. [↑](#footnote-ref-7)
7. على سبيل المثال، تعمل مجموعات تجميع البيانات وواجهات برمجة التطبيقات المفتوحة على تفكيك الخدمات المالية (على سبيل المثال، فصل المدفوعات عن حساب بنكي تقليدي)، وتحسين شفافية المنتج، وخفض تكاليف التبديل والتغيير. [↑](#footnote-ref-8)
8. على نطاق أوسع، تضمنت أهداف التنمية المستدامة التزامات بتحقيق الشمول المالي من خلال مستهدفات محددة ومؤشرات ذات صلة. [↑](#footnote-ref-9)
9. على سبيل المثال، إذا كان هناك غموض أو عدم اتساق فيما إذا كانت ملكية البيانات المشتقة بيد مالك البيانات الأساسية أو الطرف الذي أنشأ البيانات المشتقة، سيما عندما تصبح الخدمات المالية "غير مجمعة" (مفككة) بشكل متزايد مع ظهور نماذج أنشطة أعمال جديدة. [↑](#footnote-ref-10)
10. على سبيل المثال، إذا كان هناك عدم يقين فيما يتعلق بكيفية تبويب أرصدة الأصول المشفرة: على أنها ممتلكات، أو مطالبة عامة من جانب أطراف دائنة، أو في أي فئة أخرى. [↑](#footnote-ref-11)
11. على سبيل المثال، الترتيبات الخاصة لحساب الودائع عندما يقوم الغير بحفظ وصرف الأموال فقط بشرط وقوع حدث متفق عليه. [↑](#footnote-ref-12)
12. على سبيل المثال، من خلال تنسيق المصطلحات القانونية وتوحيد المعالجة القانونية، مثلاً، هل تُعد الأطر المركزية للتسويات التي تستند إلى قاعدة البيانات المتسلسلة "أنظمة تحويل أموال". [↑](#footnote-ref-13)
13. على سبيل المثال، من خلال قدر أكبر من الاتساق القانوني فيما يتعلق بحدود وصلاحية الاتفاقيات المتعلقة بالبيانات التي من شأنها عدم تحمل التكاليف غير الضرورية لإدارة تدفقات البيانات العالمية المعقدة. [↑](#footnote-ref-14)